جـامـعــة محمد خيضر بسكرة

كلية الحقوق و العلوم السياسية

قسم العلوم السياسية و العلاقات الدولية

واقع و تحديات إصلاح سياسة التعليم العالي في الجزائر من 2004-2014

مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية و العلاقات الدولية

تخصص: السياسة العامة و الإدارة المحلية

إعداد الطالبة: حامدي صورية

إشراف الأستاذ: د/ حدار جمال

لجنة المناقشة:

الاسم و اللقب	الصفة
	رئيســــــــــا
جمال حدار	مشرفا و مقررا
	عضــوا مناقشــا

السنة الجامعية: 2015/2014

جـامـعــة محمد خيضر بسكرة

كلية الحقوق و العلوم السياسية

قسم العلوم السياسية و العلاقات الدولية

واقع و تحديات إصلاح سياسة التعليم العالي في الجزائر من 2004-2014

مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية و العلاقات الدولية

تخصص: السياسة العامة و الإدارة المحلية

إعداد الطالبة: حامدي صورية

إشراف الأستاذ: د/ حدار جمال

لجنة المناقشة:

الاسم و اللقب	الصفة
	رئيســـــــــا
جمال حدار	مشرفا و مقررا
	عضــوا مناقشـــا

السنة الجامعية: 2015/2014

شكر وعرفان

بعد شكر المولى عز وجل الذي أنار دربي لإتمام هذا العمل، أتقدم بجزيل الشكر والعرفان لأستاذي الفاضل الدكتور: حدار جمال لإشرافه على هذا العمل والذي كان سندا لي من خلال توجيهاته ونصائحه.

كما أتقدم بالشكر للأستاذ نور الدين حتحوت، والأستاذة نزيهة عمران لما قدماه لي من نصائح، ولا يفوتني في هذا المقام أن أتقدم بكل الشكر والاحترام لأساتذة كلية الحقوق والعلوم السياسية وفي الأخير لا أنس أن أتقدم بكل أسمى معاني الشكر والتقدير لكل من قدّم لي يد العون في هذا العمل.

حامـــــــــدي

الإهداء

إلى الـوالــدين الكريـميــن حفظهمـــــــا الله.

إلـــــى كـــل عائـــلـتـــــــــــي.

إلـى أسـاتذة قسـم العلـوم السياسيـة جامعة محمد خيضر –بسكرة –

إلـــى كـــل طالـــــب علـــــــــم.

أهـدي ثمـــرة هـذا العمـــل المتواضـــــع.

حامـــــــــــدي

مقدمـــة

مقدمـــة

يعتبر التعليم العالي قمة الهرم التعليمي في تقديم اعلى مستويات التعليم و البحث ضمن مؤسسات المجتمع ، باعتباره من اهم الجوانب التي تساهم في توسيع قدرات الافراد من حيث المعارف و المهارات التي تؤهلهم لقيادة عملية التنمية بمفهومها الشامل .كما يعد مصدر من مصادر استثمار راس المالي البشري بالنسبة للمجتمع ، لان التعليم العالي اصبح ينظر اليه على انه قادر على تحقيق كل الرهانات في محيط اقتصادي و اجتماعي يتميز بالتغيير ما دعا الى تطور منظومة التعليم العالي تطورا كبيرا من حيث الكم و الكيف .

و في ظل هذا التوجه وجدت الجزائر نفسها امام تحديات جديدة ، فرضت عليها مجاراة العالم ، بالبحث عن اساليب جديدة لإصلاح التعليم العالي ، تتوافق مع احتياجاته الحالية و المستقبلية .

من خلال الاعتماد على نظام ل . م . د . (ليسانس . ماستر . دكتوراه) . كاستراتيجية اصلاحية جديدة نابعة من بيئة غربية انجلوسكسونية ، و ذلك بداية من الموسم الجامعي 2004 م . كتوجه جديد في الجامعات الجزائرية ، نتيجة ظروف خارجية افرزتها العولمة بكل تداعياتها ، لأجل وضع منظومة تعليمية تتطابق مع المعايير الدولية المعمول بها بهدف تكوين اطارات بشرية بمقاييس علمية ، قادرة على المنافسة في سوق العمل و تلبية حاجات المجتمع و الارتقاء به حضاريا و تنمية قيمة الانسانية . لان مستقبل الامم و المجتمعات و تطورهم الاقتصادي و الاجتماعي ، و الثقافي يعتمد بالدرجة الاولى على مستواهم العلمي و المعرفي ، خاصة في عالم التطور التكنولوجي.

<u>أهمية الدراسة:</u>

يكتسي موضوع إصلاح التعليم العالي أهمية بالغة تندرج من دوره في تكوين المورد البشري في مختلف المجالات العلمية والنظرية، وفي ضوء التوجهات الرامية لتحسين وتطوير التعليم العالي باشرت الجزائر بإصلاحات شاملة تمثلت في تطبيق نظام ل.م.د منذ سنة 2004، ويمكن تحديد أهمية الموضوع:

- تزايد الاهتمام بقطاع التعليم العالي في الفترة الراهنة خاصة في ظل التطور العلمي والتكنولوجي
- انطلاق مرحلة جديدة من إصلاح سياسة التعليم العالي في الجزائر، وبالتالي تسليط الضوء على هذه المرحلة.

أهداف الدراسة:

يمكن حصر أهداف الدراسة في النقاط التالية:

- التعرف على واقع الإصلاحات التي مست قطاع التعليم العالي في الجزائر
- تحديد العوامل الداخلية والخارجية التي أدت إلى إصلاح التعليم العالي
- معرفة معوقات إصلاح سياسة التعليم العالي في الجزائر
- تقديم اقتراحات قد تساهم في تحسين قطاع التعليم العالي

مبررات اختيار الموضوع:

لعل اهتمام الباحث ورغبته في تناول موضوع معين عن سواه هو في الحقيقة مبني على اعتبارات ذاتية ترتبط بشخص الباحث وتوجه اهتماماته نحو موضوعات معينة، وأخرى موضوعية ترتبط بمواصفات موضوع الدراسة من حيث قيمته العلمية.

الأسباب الذاتية:

من بين الاسباب الذاتية التي دفعتنا لاختيار هذا الموضوع هبي:

- صلتي المباشرة بالموضوع كوني طالبة في جامعة من الجامعات الجزائرية حيث كان هذا العامل محفزا لدراسة هذا الموضوع.
- معايشتي اليومية للمحيط الجامعي وما آل إليه من تغيرات على المستوى التنظيمي والبيداغوجي، على اعتبار أن إصلاح المجتمع ينبع من إصلاح مؤسساته.

- الميل والرغبة في البحث والاستطلاع في موضوع واقع إصلاح سياسة التعليم العالي والتحديات التي تواجهه في الجزائر.

الأسباب الموضوعية:

من الأسباب الموضوعية لتناول الموضوع بالبحث هي:

- التغيرات السريعة التي شهدها العالم في كل من المجال العلمي والتقني وتأثيرها على الجامعات الجزائرية.
- معرفة المكانة التي يحظى بها التعليم العالي في الجزائر.
- معرفة وتشخيص المشاكل التي تواجهها سياسة إصلاح التعليم العالي واقتراح حلول لها.

إشكالية الدراسة:

باعتبار أن إصلاح التعليم العالي أحد المداخل المهمة التي قد تساهم في حل المشكلات الاجتماعية من خلال تكوين الإطارات البشرية الفعالة، وبالنظر إلى تزايد الطلب الاجتماعي على التعليم العالي، أدى إلى القيام بإصلاحات الهدف منها تحسين وتطوير التعليم العالي، وعلى هذا الأساس يمكن طرح الإشكالية التالية:

ما مدى نجاعة إصلاح سياسة التعليم العالي في الجزائر من 2004 إلى 2014؟

ولتحليل الإشكالية في سياق منهجي متصل نطرح جملة التساؤلات الفرعية التالية:

- ما المقصود بإصلاح التعليم العالي؟
- ما هو واقع إصلاح سياسة التعليم العالي في الجزائر من سنة 2004 إلى 2014؟
- فيما تتمثل التحديات التي تعيق بلوغ الإصلاح المنشود لسياسة التعليم العالي؟

فرضيات الدراسة:

على ضوء الاشكالية الرئيسية والتساؤلات الفرعية يمكن صياغة الفرضيات التالية:

- نجاح إصلاح سياسة التعليم في الجزائر مرهون بمدى توفر الاستعداد المجتمعي
- سياسة نظام ل.م.د في الجامعات الجزائرية سياسة فرضتها التطورات العلمية والتكنولوجية.
- نظام ل.م.د جاء لتحقيق الكفاءة والنوعية في الجامعة الجزائرية.

حدود الإشكالية:

بناء على إشكالية الدراسة وكذا التساؤلات الفرعية للموضوع سنضع حدودا للإشكالية البحثية هذه من خلال تحديدنا للإطار الزماني والمكاني على النحو التالي:

- **الإطار المكاني:**

تناولنا هذه الدراسة في الجزائر وذلك من خلال الاصلاحات التي عرفها قطاع التعليم العالي.

- **الإطار الزماني:**

الفترة الزمنية المحددة لدراسية هذا الموضوع من سنة 2004 إلى سنة 2014 وهي فترة بداية تجسيد الإصلاح (ل.م.د) وتطبيقه على أرض الواقع في الجامعات الجزائرية.

الدراسات السابقة:

- دراسة أكاديمية للطالب "أيمن يوسف" تحت عنوان تطور التعليم العالي: الإصلاح والآفاق سنة 2008، وهي مذكرة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير جامعة بن يوسف بن خدة –الجزائر– حيث ركز على إصلاح التعليم العالي وتطوره في الجامعة الجزائرية، إلا أن دراسته اقتصرت على مدى تطور التعليم العالي في الجزائر منذ الاستقلال ولم يهتم بمشاكل التعليم العالي وسبل مواجهتها.
- دراسة أكاديمية للطالبة "نوال نمور" وهي مذكرة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير جامعة منتوري–قسنطينة– حيث انطلقت الباحثة من إشكالية بحث تناولت فيها أعضاء هيئة التدريس وأثرها

على جودة التعليم العالي، إذ ركزت الباحثة على أعضاء هيئة التدريس كمتغير أساسي في جودة التعليم العالي. إلا أن دراستها لم تبين واقع التعليم العالي في الجزائر وكيفية إصلاحه وتطويرها.

- دراسة للطالب "حمزة مرادسي" "تحت عنوان" دور جودة التعليم العالي في تعزيز النمو الاقتصادي بجامعة الحاج لخضر –باتنة– سنة 2010 وهي مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في علوم التسيير، حيث انطلق من إشكالية ما هو دور جودة التعليم العالي في تعزيز النمو الاقتصادي في الجزائر؟ بمعنى مساهمة التعليم العالي في النمو الاقتصاد وتفعيل التنمية إلا أنه أهمل العوامل الخارجية المتحكمة في الاقتصاد الوطني والتي أدت إلى إصلاح التعليم العالي في الجزائر.
- دراسة أكاديمية للطالب "أحمد زرزور" بعنوان "تقييم تطبيق الإصلاح الجامعي الجديد نظام ليسانس –ماستر– دكتوراه في ضوء تحضير الطلبة إلى عالم الشغل، وهي مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في علم النفس التنظيمي وتنمية الموارد البشرية بجامعة منتوري قسنطينة سنة 2006. حيث عالج من خلال دراسته التوجيهات العالمية الحالية في مجال التعليم العالي وأيضا العالي في الجزائر وأهم الاصلاحات التي طرأت عليه خلال الفترة من 2004 إلى 2005م إلا أن دراسته ارتبطت بمدة زمنية قصيرة لا تكفي لتقييم هذا النظام.
- دراسة أكاديمية للطالبة "أسماء هارون" "تحت عنوان": دور التكوين الجامعي في ترقية المعرفة العلمية تحليل نقدي لسياسة التعليم العالي في الجزائر نظام LMD، وهي رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في على الاجتماع سنة 2010 بجامعة منتوري–قسنطينة– حيث ركزت الباحثة في دراستها على مساهمة التكوين الجامعي في ظل الإصلاحات الجديدة –نظامLMD– في ترقية المعرفة العلمية إلا أنها أغفلت متطلبات الإصلاح الجديدة.

الإطار المنهجي:

باعتبار أن المنهج هو الطريقة والأسلوب الذي يتبعه الباحث في دراسته الإشكالية وعلى هذا الأساس تم استخدام المنهج الوصفي، باعتباره المنهج العلمي المناسب الذي يتلاءم مع طبيعة هذه الدراسة كونها ذات طبيعة نظرية، تهدف بالأساس إلى وصف الهيكلة الجديدة المقترحة لنظام التعليم العالي في الجزائر والمتمثلة في نظام ل.م.د (ليسانس–ماستر–دكتوراه). الذي شرعت الجامعات الجزائرية في تطبيقه بداية من الموسم الجامعي 2004–2005م.

ومن الاقترابات المعتمدة في الدراسة:

الاقتراب النظمي: تم استخدام الاقتراب النظمي في هذه الدراسة والذي يعني مجموعة الظروف والمستجدات (المدخلات) والتي من خلالها يسعى أي نظام سياسي إلى تبني مجموعة إصلاحات قصد التكيف مع المستجدات والتغيرات، وترجمتها في مجموعة مخرجات تمثلت في دراستنا لإصلاح سياسة التعليم العالي ويظهر التوازن من خلال النقدية التغذية الرجعية، التي تظهر في تحسين وتطوير التعليم العالي من خلال الإصلاحات المتبعة المخرجات لمواكبة التغيرات (المدخلات)

تقسيم الدراسة:

لقد اقتضت هذه الدراسة تقسيم البحث الى ثلاث فصول يسبقها تمهيد و خلاصة لكل فصل. ففي الفصل الاول تناولنا الاطار المفاهيمي للدراسة تم تقسيمه الى مبحثين تناول الاول دراسة مفاهمية للتعليم العالي من خلال مفهوم التعليم العالي، تطور ووظائف التعليم العالي و اخيرا مكونات التعليم العالي أما المبحث الثاني تناول دراسة مفاهمية الإصلاح التعليم العالي من خلال التعرض الى مفهوم اصلاح التعليم العالي ثم دوافع اصلاح التعليم العالي و اخيرا اهدافه.

اما الفصل الثاني تناولنا فيه واقع اصلاح سياسة التعليم العالي في الجزائر من 2004 الى 2014 حيث خصصنا المبحث الاول لتطبيق نظام ل م د كتوجه جديد في الجزائر من خلال نشأته واعتماده في الجزائر،

وكذلك معرفة الاسباب الداخلية و الخارجية لتبني هذا الاخير، اما المبحث الثاني تضمن اليات تطبيق نظام ل م د في الجزائر، اما بالنسبة للفصل الثالث فيعالج تحديات و افاق اصلاح سياسة التعليم العالي في الجزائر من 2004 الى 2014 و ذلك من خلال مبحثين، يعالج المبحث الاول تحديات اصلاح سياسة التعليم العالي حيث تم تصنيفها الى تحديات اجتماعية وثقافية و اقتصادية واخرى تتعلق بسوق الشغل، في حين يعالج المبحث الثاني اليات تطوير منظومة التعليم العالي من خلال الانفتاح الخارجي للجامعة و ايضا تنمية الهيئة التدريسية كإطار للابداع الجامعي.

الفصل الأول

الإطار المفاهيمي للدراسة

تمهيد:

يعالج هذا الفصل الإطار المفاهيمي لمختلف المفاهيم التي سيتم التطرق إليها، سواء فيما يتعلق بالتعليم العالي يأو إصلاح سياسة التعليم العالي، فمن غير المنطقي أن ندرس موضوع ونحن نجهل مفاهيمه، لأن ذلك سيؤدي إلى الغموض، وعلى هذا الأساس سيتم التركيز في هذا الفصل على مفاهيم التعليم العالي وتحديد تطوره ومكوناته، وظائفه هذا في المبحث الأول أما المبحث الثاني فيعالج مفهوم إصلاح التعليم العالي وهذا من خلال مفهوم إصلاح التعليم العالي، ودوافع الإصلاح وأهدافه وبالتالي سيكون هذا الفصل ممهدا للفصول الأخرى، لأجل إعطاء توضيح وضبط أكثر للموضوع وفق منهجية علمية.

المبحث الأول: دراسة مفاهيمية لسياسة التعليم العالي

يعتبر التعليم العالي، أداة للتغيير الاجتماعي ، و أحد محركات التنمية الاقتصادية، ومصدر لتحقيق النقلة النوعية في شتى المجالات، فضلا على انه الأداة الرئيسية لنقل الخبرة الثقافية والعلمية ،وهذا ما يضعه ضمن أولويات اهتمام الدول.

المطلب الأول: مفهوم التعليم العالي

لقد تعددت كثيرا المفاهيم والتصورات العامة التي تتناول مفهوم التعليم العالي، لكن قبل أن نتطرق إلى مفهوم التعليم العالي، سنتطرق أولا إلى تعريف الجامعة.

1- تعريف الجامعة:

لقد تم تعريف الجامعة من طرف العديد من الجهات والمختصين كل حسب وجهة نظره ومنطلقاته الفكرية وفي الآتي نذكر بعض التعريفات:

لغويا: أخذت كلمة جامعة من كلمة universités التي تعني الاتحاد أو التجمع الذي يضم أقوى الأسر نفوذا في المجال السياسي في المدينة من أجل ممارسة السلطة.[1]

وتعتبر الكلمة العربية "جامعة" ترجمة دقيقة للكلمة الإنجليزية المرادفة لها لأنها في مدلولها العربي أيضا تعني التجميع والتجمع وكذلك الجامعة في اللغة العربية هي: مؤنث الجامع وهو الاسم الذي يطلق على المؤسسة الثقافية التي تشمل على معاهد التعليم العالي في أهم فروعه كالفلسفة، والطب، الحقوق، والهندسة، والأدب .

اصطلاحا: وردت لمصطلح جامعة عدة تعريفات، وشروحات في العديد من القواميس، وبمختلف اللغات من بينها القاموس الفرنسي "لاروس الصغير" الذي يقدم عدة تعريفات للجامعة تتمثل فيما يلي:

عرفت أنها: مجموعة منشآت دراسية تابعة للتعليم العالي مجمعة في محيط إداري واحد.

[1]- أمال حواس، "دور الجامعة في التنشئة السياسية-دراسة حالة طلبة سنة أولى وسنة ثانية جذع مشترك علوم سياسية". مذكرة ماستر. (جامعة محمد خيضر بسكرة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، 2013-2014). ص.12

أما في "الموسوعة البريطانية" فقد ورد تعريف الجامعة على أنها: "هي معهد الدراسات العليا يتألف من كليات الآداب والعلوم، ومدارس للمهنيين، ومدرسة خريجي الدراسات العليا، وهذا المعهد يملك حق منح الدرجات العلمية في ميادين الدراسات المختلفة".

تعرف الجامعة: بأنها مؤسسة تعليمية يلتحق بها الطلاب بعد إكمال دراستهم بالمدرسة الثانوية، والجامعة أعلى مؤسسة معروفة في التعليم العالي. وتطلق أسماء أخرى على الجامعة وبعض المؤسسات التابعة لها مثل: الكلية، المعهد، الأكاديمية، مجمع الكليات التقنية، المدرسة العليا. وهذه الأسماء تسبب اختلاطا في الفهم لأنها تحمل معاني مختلفة من بلد إلى آخر.[1]

- هذا التعريف ركّز على التسميات المختلفة للجامعة والتي تأخذ مفاهيم متعددة من دولة إلى أخرى وأيضا أشار إلى أن الجامعة هي نقطة تحول في المسار التعليمي.

الجامعة هي أيضا: مؤسسة تربوية في قمة النظام التعليمي تجمع بين مختلف التخصصات، لها دور أساسي في نشر المعرفة وتكوين مختلف الإطارات التي يحتاجها المجتمع للتطور والتنمية في كل الميادين.

- يلاحظ أن هذا التعريف يعالج أهمية الجامعة ودورها في المجتمع من خلال تكوين الإطارات وتهيئتهم للمساهمة في التنمية بفعالية.

تعرف الجامعة أيضا: أنها مؤسسة علمية تتخذ البحث العلمي الموضوعي مثلا أعلى في حمايتها للقيم الاجتماعية، وترسيخ دعائم النظام الاجتماعي القائم.[2]

- يركز هذا التعريف على حماية القيم الاجتماعية وترسيخها لدى أفراد المجتمع، على اعتبار أن الجامعة مؤسسة من مؤسسات المجتمع تسعى للحفاظ على معتقداته ومبادئه الأساسية.

---

[1]– أمال حواس، مرجع سابق، ص 13،14.

[2]– بن زاف جميلة،" قضايا التعليم العام في البحث الجامعي التربوي، قسمي علم الاجتماع وعلم النفس بجامعة بسكرة أنموذجا". مذكرة ماجستير. (جامعة محمد خيضر بسكرة، كلية الآداب والعلوم الإنسانية والاجتماعية، قسم علم الاجتماع، 2006–2007). ص7.

كذلك هي: رابطة أو تجمع خاص لأسلوب إداري وتمويل محدد قانونا.

يعني هذا التعريف بالجانب الإداري والقانوني للجامعة على اعتبار أنها في إطار قانوني وتتعامل مع القوانين واللوائح المختلفة.

أيضا الجامعة هي: المكان الذي يتم فيه التفاعل بين أعضاء هيئة التدريس من مختلف التخصصات وكذلك بين الطلبة المنتمين إلى هذه التخصصات.[1]

- إذن تعتبر الجامعة مكان للتأثير بين الأساتذة والطلبة وبين الطلبة والإدارة بغض النظر بمعنى الكل يتفاعل مع بعضه البعض في إطار البحث العلمي للارتقاء بالعلم بصفة عامة.
- إذا كانت الجامعة تعتبر مؤسسة من مؤسسات المجتمع فإن مهمتها الحفاظ على مقومات المجتمع وترسيخها لدى الأفراد. لكن هذا التعريف حصر الجامعة في البحث العلمي في حين أنها تتجاوز ذاك إلى القيم الأخلاقية والتعليم والتكوين... إلخ
- **التعريف الإجرائي للجامعة:**

الجامعة مؤسسة تعليمية من مؤسسات التعليم العالي تقوم بأدوار مهمة ووظائف مختلفة تخدم المجتمع بالدرجة الأولى وتساهم في حل المشكلات وتحقيق التنمية الشاملة.

أما بالنسبة لمفهوم التعليم العالي:

لقد تعددت كثيرا المفاهيم والتصورات العامة التي تتداخل مع بعضها عند تناول موضوعات التعليم العالي أو التعليم الجامعي، كل حسب مجاله وتخصصه والزاوية التي ينظر منها، لذا نجد هناك العديد من الآراء الشائعة التي تمزج وتخلط بين كل من مفهوم التعليم العالي والتعليم الجامعي أو الجامعة، فهناك من يذهب غلى أن التعليم العالي هو أوسع من مفهوم التعليم الجامعي وهذا الأخير هو أوسع من الجامعة فهناك من

[1]–أسماء هارون، "دور التكوين الجامعي في ترقية المعرفة العلمية تحليل نقدي لسياسة التعليم العالي في الجزائر نظام L.M.D". مذكرة ماجستير.(جامعة منتوري قسنطينة، كلية العلوم الإنسانية والعلوم الاجتماعية، قسم علم الاجتماع، 2009–2010). ص 11.

يذهب للقول بأن التعليم العالي يحوي شبكات ضخمة من المؤسسات (الجامعة، المراكز الجامعية، مراكز الخدمات الجامعية، مؤسسات البحث العلمي). والتعليم العالي بهذا المعنى، هو مفهوم موسع يقترب إلى حد ما إلى ما أشار إليه " عبد الله محمد عبد الرحمان " من تعريفه لمفهوم التعليم الجامعي: " أن التعليم الجامعي يعبر عن مراحل تعليمية أكثر من مرحلة الجامعة ذاتها، لأنه يشمل ما بعد المرحلة الثانوية بصفة عامة، ويتضمن ذلك مرحلة المدارس العليا التي قد تمتد ما بين عامين إلى خمسة أعوام، أو تشير أيضا إلى مرحلة الجامعة أو ما تسمى " بمرحلة الدراسات العليا " ويضيف أيضا أن: مفهوم الجامعة يشير إلى مرحلة الجامعة، والتي تكون ما بين أربع أو خمس سنوات، أو أحيانا تمتد إلى مرحلة الدراسات العليا الجامعية.[1]

- نلاحظ من خلال هذا التعريف أن هناك خلط بين التعليم العالي والتعليم الجامعي لكن في الحقيقة أن مفهوم التعليم العالي أوسع وأشمل من التعليم الجامعي.

يعرف أيضا التعليم العالي: أنه نظام تعليمي متعدد الأبعاد، تشمل وظائفه التدريس، البحث العلمي، وخدمة المجتمع في ثلاثية متكاملة وفق استراتيجية واضحة، ترصد كل مكون من مكونات تعليمنا الجامعي وتطوره واتجاهاته المستقبلية الهادفة إلى تعزيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والرؤى الملائمة لاستقبال مستجدات العصر ومتطلبات المستقبل.[2]

- أعتقد أن هذا التعريف يعالج وظائف التعليم العالي وتفعيل عملية التنمية بكل أبعادها كخطة استراتيجية.

[1]– دليلة خينش، "إصلاح منظومة التعليم العالي والبحث العلمي بالجزائر في ظل التحولات التنموية الجديدة".أطروحة دكتورة. (جامعة محمد خيضر بسكرة، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، قسم علم الاجتماع، 2010–2011). ص13.

[2]–مؤتمر الجامعات العربية حول "الجامعات العربية تحديات العصر والآفاق المستقبلية". المملكة المغربية. ديسمبر 2007،ص6.

التعليم العالي: هو عبارة عن مرحلة تعليمية مكملة للمراحل التعليمية السابقة ويقصد به كل أنواع التعليم الذي يلي المرحلة الثانوية أو ما يعادلها، ويهدف إلى تنمية فكر ومهارات وقدرات الطالب في العديد من الجوانب، ليتمكن بعد تخرجه من الإسهام في المسيرة التنموية للبلاد.[1]

- محور هذا التعريف هو الطالب باعتباره الهدف الأساسي للتعليم العالي حيث يعمل على إعداده مهنيا عن طريق تنمية قدراته الفكرية والإبداعية وهذا حتى يساهم في تنمية البلاد.

التعليم العالي هو: قمة الهرم التعليمي، الذي يتم من خلاله إعداد الثروة البشرية، اللازمة لخدمة المجتمع، وتحقيق تقدمه بما يتيح الوفاء بمطالب الرفاه، والرخاء للوطن والمواطن والوصول به إلى مستوى الأمن والأمان القوم.[2]

- يحدد هذا التعريف أعلى المستويات التعليمية، التي محورها إعداد عنصر بشري ذو مهارات عالية يستطيع بها مواجهة تحديات المجتمع وضمان استقراره وأمنه ورفاهيته في كل المجالات.

كذلك يعرف التعليم العالي: بأنه مصطلح يشير لمصدر التقدم الاقتصادي والاجتماعي، لأنه تجسيد النمو الاقتصادي، كما يمكن من تحسين نظم الحماية الاجتماعية، كما قد أثبت الدراسات أن التعليم العالي يسهم في تنمية المهارات المعرفية التي تستخدم في تطوير الاقتصاد العالمي.[3]

- يحدد هذا التعريف ربط قطاع التعليم العالي بالقطاع الاقتصادي وأن التعليم العالي، هو أساس التقدم الاقتصادي لأنه يساهم في عملية التنمية الاقتصادية الوطنية ومنها الاقتصاد العالمي على أساس أن التعليم العالي يربط التخصصات العلمية بالواقع الاقتصادي لأنه أساس التنمية. نلاحظ أن هذا

[1] – عبد الباسط الهويدي، عبد اللطيف قنوعة، "تأثيرات العولمة على المنظومة التعليمية الجامعية في ميدان العلوم الاجتماعية". مجلة العلوم الإنسانية.جامعة محمد خيضر – بسكرة. العدد 30–31. ماي 2013. ص 29.

[2] –لمياء محمد أحمد السيد، حامد عمار، العولمة ورسالة الجامعة رؤية مستقبلية. بيروت: الدار المصرية واللبنانية للنشر، 2002. ص25.

[3] –مليكة عرعور، "الجودة في التعليم العالي الجزائري، دراسة تحليلية مبنية على معالجة وثيقة".مجلة علوم الإنسان والمجتمع. جامعة محمد خيضر–بسكرة. العدد 6. جوان 2013. ص188.

التعريف ركز على أهمية التعليم العالي في الجانب الاقتصادي أكثر وأهمل الجوانب الأخرى في حين أن التعليم العالي يشمل كل مجالات الحياة دون استثناء من أجل تحقيق التقدم.

– التعليم العالي هو كل ما يشبع حاجات الطلاب الجامعيين ويحقق متطلباتهم في مستوى الحياة اليومية وسوق العمل والانفتاح والتفاعل مع الآخرين ويساعدهم على مواكبة التغيرات المعلوماتية والتكنولوجية السريعة في ظل عصر العولمة.[1]

يحدد هذا التعريف أعلى المستويات التعليمية، التي محورها إعداد عنصر بشري ذو مهارات عالية يستطيع بها مواجهة تحديات المجتمع وضمان استقراره وأمنه ورفاهيته في كل المجالات.

التعريف الإجرائي للتعليم العالي:

يتضح من خلال التعاريف السابقة أنه على الرغم من اختلافها وتعددها، إلا أنها تتفق في مضمونها. إذن التعليم العالي هو مصدر من مصادر إنتاج رأس المال البشري بالنسبة للمجتمع. وهو استثمار حقيقي في القدرات الفكرية وتنميتها للمساهمة في تحقيق التنمية الشاملة.

المطلب الثاني: تطور التعليم العالي

[2] ارتبطت نشأة التعليم العالي بنشأة التعليم النظامي، الذي ارتبط بدوره باكتشاف الكتابة، وتذكر "الموسوعة العربية العالمية" أن السومريين الذين عاشوا في وادي دجلة والفرات قد أوجدوا نظاما للكتابة حوالي سنة 3500 ق.م وكذلك طوّر المصريون نظاما للكتابة حوالي سنة 3000 ق.م، وقد تضمن النظامان على أساليب الكتابة الحروف والأرقام، وكان المعلمون قبل اكتشاف الكتابة يكررون الدروس شفهيا فيقوم الطلبة بحفظ ما سمعوه، وكان معظم المعلمين عند السومريين والمصريين من كهنة المعابد أما الطلبة فكانوا قلة من أبناء الطبقات العليا وقد ابتكرت ما بين سنة 1500.1000 ق.م الحروف الهجائية الأولى في العالم،

[1]– سهيلة محسن كاظم الفتلاوي، الجودة في التعليم (المفاهيم–المعايير–المواصفات–المسؤوليات).عمان: دار الشروق للنشر، 2008، ص110.

[2]–نوال نمور، "كفاءة أعضاء هيئة التدريس وأثرها على جودة التعليم العالي".مذكرة ماجستير. (جامعة منتوري قسنطينة كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، قسم علوم التسيير، 2011–2012). ص21.

فأضافوا للتربية والتعليم أداة جديدة. وبحلول القرن الخامس والرابع قبل الميلاد، في حضارة اليونان القديمة اشتهر معلمون أمثال سقراط وأرسطو ممن قاموا بتعليم الفلسفة والعلوم، لكن تعليمهم لم يكن ضمن الإطار الجامعي.

- **الجامعة في العصور الوسطى:**

بالرغم من أن النماذج الأولى للتعليم العالي كان لها تأثير على طبيعة التعليم الحالي، فإن أول ظهور للجامعة كان في أوربا في القرن الثاني عشر، كانت مكلفة بتدريب نخبة: لحماية المدن، خدمة الكنيسة والدولة، ثم تعددت إلى تدريس: رجال الدين، القانون والطب.

هذه المدارس خلفت فيما بعد المدارس الرهبانية " الدّير" والتي كانت تهتم بالجانب الديني فقط.

فالجامعة في الأصل مجموعة من الـ Stadium، الذي هو عبارة عن كلية أو مجموعة من الكليات العليا والتي استقطبت الطلبة من مختلف أنحاء أوربا، كما شهد القرن الثاني عشر، ميلاد أولى الجامعات في أوربا وهي: جامعة باريس وبولونيا والتي كانت نتيجة انبعاث الفلسفة اليونانية من جديد، ومع حلول القرن الثالث عشر نمت وتطورت مدارس باريس إلى أن أصبحت Single StudiumGeniral سنة 1194 بقرار من الـ Pope، ثم من الملك الفرنسي سنة 1200.

وإن كلمة Universités لم تعد تعني تجمعا فقط، لكن في باريس وشمال أوربا كانت تعني "تجمع الأساتذة"، أما في بولونيا وإيطاليا فتعني "تجمع الطلبة"، حيث عرفت باريس " بجامعة الأساتذة "، والإيطالية "بجامعة الطلبة"، وبذلك أصبح مصطلح الجامعة يعني: تجمع الأساتذة والطلبة.

أما في باقي الدول الأوربية كإسبانيا مثلا، تأسست جامعة Salamanca سنة 1218، وفي سنة 1298 اعتبرت واحدة من أكبر الجامعات في العالم المسيحي.

- **الجامعة والمجتمع الصناعي:**

ازدادت الجامعات التي ظهرت في القرن الثاني عشر، إلى 16 جامعة بحلول سنة 1300 38 جامعة في 1400م و 72 جامعة سنة 1500، وتعد الثورة الصناعية من أهم الأسباب التي أدت إلى زيادة وتوسيع التعليم العالي.

حيث بدأت الثورة الصناعية في بريطانيا في القرن الثامن عشر، وانتشرت في أوربا، أمريكا وباقي أنحاء العالم، ما أدى إلى ظهور نموذج جديد للجامعة والتي تختص بالبحث، حيث ظهرت:[1]

- علوم طبيعية جديدة: الكيمياء، البيولوجيا، الجيولوجيا
- علوم تطبيقية جديدة: الهندسة، المعادن، الكهرباء، الطب التطبيقي
- العلوم الإنسانية: التاريخ، اللغة المعاصرة...

وفي أواخر القرن التاسع عشر، ازداد عدد الطلاب وانتشر الطلبة عبر أنحاء أوربا، من بريطانيا وفرنسا إلى ألمانيا وروسيا، وصولا إلى الولايات المتحدة الأمريكية، كما شهد هذا القرن لأول مرة ظهور المرأة وبنسبة معتبرة رغم توسع التعليم العالي فلم يعد مقتصرا على النخبة، لكن في القرن العشرين أتيحت الفرصة لطلبة طبقات المجتمع الدنيا بالتعليم العالي.

أما فيما يخص التحاق المرأة بالتعليم العالي فقد كانت النسبة مهملة في أوربا قبل سنة 1900، وأصبحت 14% سنة 1920، و 22% سنة 1940 مقارنة بـ 30% في الولايات المتحدة، فهذه الأرقام تعكس تغيير الوظيفة الاجتماعية للتعليم العالي في المجتمع الصناعي، من تعليم النخبة الحاكمة وأتباعها من رجال الدين، إلى تعريب عدد كبير من القادة في مختلف المجالات.

أما الجامعة الحديثة فتجمع بين التدريس والبحث، ولادتها كانت في إسكتلندا في القرن الثامن عشر، ومن ألمانيا في القرن التاسع عشر.

[1]– نوال نمور، المرجع نفسه،ص23–24.

أما في ألمانيا فقد تأسست جامعة برلين سنة 1810، حيث كان ينظر إلى الجامعة كروح المجتمع ومصدر لثقافة الأمم واستمراريتها.

- **الجامعة ومجتمع ما بعد التصنيع:**

عرف التعليم العالي أكبر توسع له بعد الحرب العالمية الثانية منذ القرن الثاني عشر، وهذا التوسع غير المسبوق راجع إلى ما يعرف بـ:

الثورة الثالثة في تاريخ الإنسانية، غالبا ما يسمى "بمجتمع المعلومات" تأكيدا على أهمية الاتصال الإلكتروني والتكنولوجيا الرقمية، أو "مجتمع المعرفة" والذي يضم التطبيقات المختلفة للمعرفة في مجالات عدة: البيولوجيا، الطب، الفنون، العلوم ... والذي يعتمد على متخصصين وبذلك من المفروض أن يطلق عليه "المجتمع المتخصص".

كل هذه التخصصات تدرس وتقدم في الجامعات والمدارس الخاصة بالأعمال التابعة لها، هذا ما جعل الجامعة المؤسسة المحورية لمجتمع ما بعد التصنيع.[1]

- **الجامعة في الوطن العربي:**

كان للعرب نصيب وافر من النشأة المبكرة للتعليم حيث كان يعتمد على الكتاتيب و كانت تدرس علوم الدين وما ارتبط بها من علوم أخرى،حيث كانت في شكل حلقات حول الشيخ، وكان المسجد هو الحلقة الوحيدة للتعليم ثم تطورت عنه الجامعات الحديثة وبالرغم من ان النماذج الاولى من التعليم كان لها تأثير على طبيعة التعليم العالي لهذا فان جذور الجامعات الحديثة تبدا من انشاء جامعة القرويين و جامعة الزيتونة في شمال افريقيا و جامعة الازهر في مصر وثلاثتها من اقدم جامعات العالم و كان طبيعيا ان تبدا بتدريس العلوم الاسلامية و لكن الامر تغير فيما بعد، اذا صبحت كل العلوم تدرس فيها.[2]

---

[1]– نوال نمور ،مرجع سابق، ص25.

[2]–هاشم فوزي دباس العبادي، يوسف حجيم الطائي، وآخرون، إدارة التعليم الجامعي مفهوم حديث في الفكر الإداري المعاصر. عمان: مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، 2007، ص62.

كذلك نذكر المدرسة المستنصرية في بغداد في العهد الاموي حيث تكونت من مجموعة الاختصاصات العلمية و الانسانية و الدينية، و كانت هذه المدرسة هي بمثابة جامعة لكل العلوم و حتى بنائها يوحي بانها جامعة متكاملة ،اذ كانت النواة الحقيقية للجامعات العربية خاصة وقد ارتادها الكثير من طلاب العلم من مختلف البلدان وهي اول مدرسة ضمت بين طياتها اضخم مكتبة عرفت في ذلك العصر،و تناولت العديد من العلوم على اثرها تم تأسيس جامعة بغداد في عام 1956 ثم تأسيس جامعة الموصل...اما الجامعة الجزائرية فقد انشئت عام 1909.

المطلب الثالث: وظائف التعليم العالي

تتعدد وظائف التعليم العالي وبالتالي يمكن حصرها فيما يلي:

- إعداد القوى البشرية المتخصصة:

وذلك عن طريق تعليم المهن الرفيعة للطلاب حتى يكونوا قادة وإطارات عليا للبلاد، ما يسمح له بقيادة المجتمع وتوجيهه نحو الأفضل.

- نشر العلم والمعرفة:

ترقية العلم إذ لا يقتصر التعليم العالي على نشر العلم بل يهدف إلى ترقيته وتطويره عن طريق البحوث والدراسات العلمية التي يقوم بها كل من الطلبة والأساتذة في شتى الميادين، بغية تعزيز التراث الثقافي للأمة.[1]

[1]–إبراهيمي سمية، "إصلاح التعليم العالي والبحث العلمي في الجزائر ملف (ل.م.د) قراءة تحليلية نقدية". مذكرة ماجستير. (جامعة بسكرة، كلية الآداب والعلوم الإنسانية والاجتماعية قسم علم الاجتماع، 2005– 2006). ص32–33.

- التعاون الدولي:

تحتل مؤسسات التعليم العالي وضعا ممتاز يتيح لها الاستفادة من عولمة المعارف لسد "العجز المعرفي" وإثراء الحوار بين الشعوب والثقافات وأيضا هو أداة فعالة لتداول البحث والتكنولوجيا.[1]

- وظيفة التنمية الاقتصادية والاجتماعية:

يعني هذا أن الموارد الطبيعية المتوفرة والتكنولوجيا المستعملة، لا تؤدي إلى تحقيق التنمية المنشودة، إذا لم تتماشى مع تنمية المورد البشري وتنميته، وعلى هذا الأساس لا بد على الجامعة أن تنفتح على المحيط الخارجي وعلى سوق الشغل، وأن توفر مخرجات طلابية نوعية، وفي المقابل على المحيط أن يدرك ويستوعب ضرورة خلق المناصب لامتصاص بطالة خريجي الجامعات.

- خدمة المجتمع:

توجيه برامج التعليم العالي وأنشطة البحث العلمي من أجل تعزيز دور التعليم العالي لخدمة المجتمع وذلك بالقيام بمشاريع وبرامج تخدم المجتمع.

- نشر القيم المتفق عليها عالميا:

وهي وظيفة أخرى من وظائف التعليم العالي، وأهم هذه القيم السلام، العدالة، والمساواة والتضامن وحقوق الإنسان.[2]

- التنشيط الثقافي والفكري العام:

يعتبر نشر العلم والثقافة من رسالة الجامعة، للنهوض بالمجتمع من خلال التعرف على مشكلاته ومعالجتها، ولا يقتصر هذا الدور في التنشيط الثقافي والفكري على المجتمع الخارجي، بل لا بد أن يشمل ذلك المجتمع الطلابي أيضا. من أجل التوجيه الاجتماعي الفكري وتوجيه الشباب خلقيا ومعنويا. فلا يقتصر

[1]–إبراهيمي سمية، المرجع السابق، ص34.

[2]– بن عمارة منصوري، ملتقى دولي حول "الإبداع والتغيير التنظيمي في المؤسسات الحديثة دراسة وتحليل تجارب وطنية ودولية. جامعة باجي مختار عنابة. 18–19 ماي. ص 7.

دور الجامعة على مواد تخصصه. وإنما تربيته تربية كاملة دينيا وخلقيا. كما يتيح التعليم العالي الفرصة للشباب لممارسة الديمقراطية والحوار البناء والقيام بالنشاط الفكري والثقافي والاجتماعي والرياضي وكذلك تنمية المفاهيم الإنسانية والعلمية.[1]

المطلب الرابع: مكونات التعليم العالي

إن الخدمة التعليمية التي توفرها الجامعات تعتمد على عناصر والتي تسمى بمدخلات ومخرجات العملية التعليمية، وهذا لتلبية احتياجات المجتمع.

1- مدخلات ومخرجات العملية التعليمية:

تعد مسألة تحديد المدخلات من الأمور التي لم يتفق عليها، فهناك من يقتصرها على الطلبة الملتحقين بالمرحلة التعليمية لأول مرة، على اعتبار أن كل الإمكانات التي وفرت للمؤسسة التعليمية إنما وجدت لصالح الطلبة، فإذن هم المدخلات وهم المحرجات في الوقت نفسه، وهناك من يرى أن المدخلات تشكل مجموعة الموارد المادية والبشرية التي رصدت من أجل تحقيق أهداف النظام بما فيهم الطلبة.

أ- **المدخلات:** وتتمثل في:

- الطلبة:

هناك طلبة دراسات التدرج وما بعد التدرج، الدراسات العليا، فالطلاب في مرحلة التدرج هم الذين يلتحقون بالجامعة للحصول على درجة الليسانس، أما طلبة الدراسات العليا هم الذين حصلوا على الشهادة الجامعية الأولى ويدرسون للحصول على درجة الماجستير أو الدكتوراه.

يمثل الطلبة المدخل الأساسي في العملية التعليمية والتي يتم من خلالها إعدادهم والتأثير في سلوكهم، وتزويدهم بالمعلومات والمعارف والمهارات التي تجعل إسهامهم أكبر من خلال التطوير النوعي، وهو ما يمثل الهدف الأساسي من العملية التعليمية.

[1]- محمد منير مرسي، الاتجاهات الحديثة في التعليم الجامعي المعاصر وأساليب تدريبية. القاهرة: عالم الكتب، 2002، ص29.

- هيئة التدريس:

يعتبر عضو هيئة التدريس المدخل الأساسي والمهم في العملية التعليمية، حيث تتوقف العملية التعليمية على حجم هيئة التدريس وكفاءتها، بحيث يتناسب عددهم مع الحاجة فتظهر معه حالات عدم استخدام للبعض أو استخدام جزئي لبعض منهم، وهو ما يؤدي إلى هدر وضياع للموارد التي استخدمت في تكوينهم وإعدادهم.[1]

- الوسائل المادية:

تتمثل في الفضاءات البيداغوجية والتي تشمل المباني بكل مرافقها ولا بد أن تكون وفق مقاسات معتمدة تضمن للعملية التعليمية فرضا أكبر للنجاح، يضاف إليها المكتبات والقاعات والتجهيزات والمختبرات وورش العمل ... التي تحتاجها المؤسسة التعليمية المؤسسة التعليمية، وتحدد بمعايير ومواصفات عالمية، تحدد مقدار وكيف ما تحتاجه المؤسسة تبعا لطبيعة تخصصها وإعداد الطلبة وإعداد الطلبة والعاملين بها وطبيعة النشاط الذي يمارسه طلبتها.

هذا بالإضافة إلى الوسائل التعليمية التي تستخدم من قبل هيئة التدريس والطلبة في عملية التعليم والتعلم، وتتمثل في: المطبوعات، الكتب، أجهزة العرض ...إلخ.[2]

ب- العملية التعليمية:[3]

ويقصد بها عمليات التدريس والتدريب والمقررات الدراسية والمناهج، التي يجب أن تكون مناهج حديثة تواكب التطورات والمستجدات العلمية والثقافية، وأن تتلاءم مع متطلبات البيئة والمجتمع، وأن يوفر النظام التعليمي تخصصات تجد لها مكانا في سوق العمل، وليس تخريج تخصصات ليس لها مكان في سوق العمل.

---

[1]-نوال نمور، مرجع سابق، ص17-18.

[2]- عجال مسعود، " القيم التنظيمية وعلاقتها بجودة التعليم العالي". مذكرة ماجيستير. (جامعة محمد خيضر بسكرة، كلية العلوم الإنسانية والعلوم الاجتماعية، قسم علم النفس وعلوم التربية والأرطوفونية، 2009-2010). ص 18.

[3]- عبد الستار العلي، تطبيقات في إدارة الجودة الشاملة. ط2، عمان: دار المسيرة للنشر والتوزيع، 2010. ص290.

ج- المخرجات:

وهي النتائج النهائية للعمليات التي أجريت على المدخلات وتتمثل في إعداد المتخرجين من الطلبة الذين يجب تخريجهم من خلال تحقيق الشروط الكمية والنوعية، كما يمثلون قوة العمل المنتجة.

2- المستفيدون من العملية التعليمية:

أ- الطلبة: [1]

وهم أول الأطراف المستفيدة من العملية التعليمية التي تقدمها الجامعات ولم تقم هذه الجامعات وتمارس أوسع النشاطات أهمية في المجتمع إلا من أجل إعدادهم لحياة أفضل، لذا تم إدخال مواضيع دراسية جديدة، مثل التكنولوجيا والمعلوماتية والمناهج العملية بحيث يكون الطلاب أكثر تحضيرا للعمل في المؤسسات الإنتاجية.

ب- أولياء الأمور:

أولياء أمور الطلبة من أبرز عملاء النظام التعليمي ومؤسساته لسببين، أولهما: من أجل إعداد أبناءهم لحياة مستقبلية أفضل وثانيهما: أنهم المساهمين في توفير الأموال اللازمة لهذه المؤسسات فمن حقهم أن يطلعوا على نوعية الخدمة المقدمة لأبنائهم.

ج-أرباب العمل:

يعتبر أرباب العمل أيضا من عملاء النظام التعليمي أو المستفيدين منه، ويتمثل أرباب العمل من المديرين والمشرفين ورؤساء الأقسام، والمديرين الذين يعملون في المؤسسات العامة والخاصة.

د- المجتمع:

وهو العميل النهائي للنظام التعليمي، الذي تصب فيه حصيلة الجهود التعليمية كافة في إعداد الأفراد وإنجاز البحوث والدراسات وتقديم المنشورات والمساهمة في حل المشكلات الاجتماعية وإرساء البنية

[1]-نوال نمور، المرجع السابق، ص 19-20.

الاجتماعية على ركائز حضارية ثابتة، وأن المجتمع ينتظر من أبنائه المتعلمين القدرة على تطوير الواقع نحو الأحسن في جوانبه الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والثقافية، وبالتالي فإن تغيير المجتمع لا يكون إلا بهم.

المبحث الثاني: دراسة مفاهمية لإصلاح التعليم العالي

يعتبر إصلاح التعليم العالي نتيجة لتغيرات عالمية جديدة وهذا الأخير يعني إدماج الجامعة ضمن النظام العالمي السائد، ما يقتضي مجموعة من الإجراءات والتعديلات التي تمكن من استخدام نظام جديد يهدف إلى إعادة هيكلة التعليم العالي من أجل زيادة كفاءته وفعاليته.

المطلب الأول: مفهوم اصلاح التعليم العالي

قبل التطرق إلى مفهوم إصلاح التعليم العالي نتناول أولا تعريف الإصلاح.

1-الإصلاح لغة:

هو نقيض الفساد كما ورد في مختار الصحاح، يقال رجل صالح في نفسه من قوم صلحاء ومصلح في أعماله وأموره.

وجاء في معنى الإصلاح بأنه: أصلح الشيء بعد فساده، أي اقامه، والصلح يختص بخلقه إياه صالحا وتارة بإزالة ما فيه من فساد بعد وجوده وتارة يكون بالحكم له بالإصلاح، ويقال (صلح الله له في ذريته).

يشير الإصلاح في اللغة الإنجليزية إلى(Réforme) ومعناه التعديل والوصول لوضع أفضل تعديل الأخطاء أو إعادة البناء، ومنه عملية لإعادة التشكيل.

وبناء على ذلك فإن هناك عملية تربط بين الإصلاح من جهة والتعديل من جهة أخرى إلى حد التلازم، فالتعديل هو التقويم ويقال عدّلته أي قومته فاستقام ولا يحتاج إلى التقويم إلا ما اعوج. [1]

[1]-حازم صباح حميد، الإصلاحات الدستورية في الدول العربية. عمان: دار الحامد للنشر والتوزيع، 2012، ص 31-35.

وتأسيسا على ذلك يمكن القول، أن الإصلاح هو عبارة عن بناء قائم ويتم إصلاحه وليس نشأة الشيء، وذلك للوصول إلى وضع أفضل بتعديل الأخطاء وتقسيمها وإعادة بنائها بشكل سليم وصحيح، مما يؤدي إلى تغيير أفضل.

2- المعنى الاصطلاحي للإصلاح:

يقصد به: ترميم ما هو موجود بالفعل بغية تصحيحه أو تحسينه، فهو ليس سوى تعديل في التفاصيل أو القضاء على خطأ من الأخطاء، ومع أن الإصلاحات قد تكون مفيدة بل وضرورية[1].أحيانا فإنها لا تعد وكونها مجرد تحسن المجال أو النظام القائم دون المساس بأسس هذا المجال.

كما يعني أيضا الإصلاح: التغيير نحو الأفضل، وخاصة التغيير الأكثر ملاءمة من أجل تحقيق الأهداف الموضوعة من قبل أصحاب القرار في حقل معين من حقول النشاط الإنساني.

وأشير أيضا إلى الإصلاح أنه جميع التجارب التي طبقت في سياستها مجموعة من الإجراءات التي تهدف لعلاج اختلال عميق في جانب معين أو أكثر من جوانب النظام الاجتماعي.

ويمكن القول، أن الإصلاح يجب أن يقوم على بنية صحيحة وسليمة تقوم على التشخيص الواقع وبيان أسباب الفساد ومتطلباته للشيء المراد إصلاحه، وهل يتطلب ذلك فعلا إصلاحا جذريا وسريعا للوصول للنتيجة المطلوبة.

وهكذا فإن الإصلاح يعني تعديل أو تحويل أو إلغاء ما هو قائم من تصورات وإجراءات أي أنه وسيلة انتقال مما هو موجود اليوم إلى ما يود المصلحون في المستقبل القيام به.

3- معنى الإصلاح في المفهوم الإسلامي:

فقد وردت كلمة "الإصلاح" في القرآن الكريم في العديد من السور والآيات القرآنية وفي ألفاظ متنوعة لتؤكد على إقامة العدل في الأرض وإصلاح النفس البشرية وصلاح أمر الرعية، وكذلك كنقيض للفساد

[1]-حازم صباح حميد،المرجع نفسه, ص36،37.

القائم، ومن الآيات القرآنية التي نصت على ذلك في قوله تعالى: ﴿لا خَيْرَ فِي كَثِيرٍ مِنْ نَجْوَاهُمْ إِلاَّ مَنْ أَمَرَ بِصَدَقَةٍ أَوْ مَعْرُوفٍ أَوْ إِصْلاحٍ بَيْنَ النَّاسِ وَمَنْ يَفْعَلْ ذَلِكَ ابْتِغَاءَ مَرْضَاةِ اللَّهِ فَسَوْفَ نُؤْتِيهِ أَجْراً عَظِيماً (114)﴾.

وجاء مفهوم الإصلاح في قوله تعالى:﴿إِلاَّ الَّذِينَ تَابُوا وَأَصْلَحُوا وَاعْتَصَمُوا بِاللَّهِ وَأَخْلَصُوا دِينَهُمْ لِلَّهِ فَأُوْلَئِكَ مَعَ الْمُؤْمِنِينَ وَسَوْفَ يُؤْتِ اللَّهُ الْمُؤْمِنِينَ أَجْراً عَظِيماً (146)﴾.

الإصلاح هنا نقيض الفساد في الأموال من خلال التوبة من النفاق والتمسك بشرع الله.

التعريف الإجرائي للإصلاح:

يتضح من كل التعاريف السابقة للإصلاح أنه رغم اختلافها في الألفاظ إلا أنها تتفق في المضمون. فالإصلاح يشير بصفة عامة إلى التحسين والتغيير نحو الأفضل بهدف معالجة خلل في مجال من المجالات كما انه محاولة فكرية وعملية لإدخال تحسينات على الوضع الراهن.

أما بالنسبة لمفهوم إصلاح التعليم العالي:

تقصد به :تغيير واسع ومهم ومرغوب فيه من حالة أولية إلى حالة معلن عنها مخططة وهو التجديد وتغيير ما كانت نتائجه غير مؤكدة.

كذلك إصلاح التعليم العالي هو: عملية تتمثل في إجراء مجموعة من العمليات المترابطة التي تهدف إلى تغيير مخطط التعليم الجامعي ومواجهة المشكلات التي تعترض زيادة الكفاءة والفعالية لهذا النوع من التعليم.[1]

[1] –أحمد زرزور، "تقييم تطبيق الإصلاح الجامعي الجديد نظام ليسانس- ماستر - دكتوراه في ضوء تحظير الطلبة إلى عالم الشغل ". مذكرة ماجستير. (جامعة منتوري قسنطينة، كلية العلوم الاجتماعية و العلوم الإنسانية، قسم علم النفس وعلوم التربية و الأرطوفونيا،2005–2007).ص14.

وإصلاح التعليم العالي يشمل:

الهياكل والمرافق: وهذا من خلال استحداث الجامعات وما تتضمنه من مرافق بيداغوجية كالمكتبات وقاعات الأنترنت والمدرجات المكيفة ... إلخ. أيضا تحسين الخدمات الجامعية فيما يتعلق بالإقامات والمنح الجامعية وتوفير النقل والأمن الجامعي ووسائل الترفيه و النوادي.

الإمكانيات والموارد البشرية :وهذا يشمل هيئة التدريس من أساتذة مؤطرين ذو كفاءات عالية وإرسالهم في بعثات علمية من أجل تطوير قدراتهم وتدريبهم بما يتوافق مع المناهج الدراسية بصفة خاصة وأيضا لمواكبة تغيرات البيئة الخارجية بصفة عامة.

مناهج التكوين وعروض التكوين: يهدف توحيد المناهج الدراسية بيم مختلف الجامعات ولا بد أن تواكب هذه الأخيرة متطلبات السوق الاقتصادية والواقع الاجتماعي. حتى يكون لهذا المناهج تأثير على الأفراد في المستقبل.

من خلال هذا يمكن القول أن إصلاح التعليم العالي هو مجموعة من الإجراءات والاستراتيجيات التي تستهدف مدخلات التعليم العالي، ترمي إلى تحسين المورد البشري من خلال التغيير التدريجي، ضمن إطار مجموعة من الأهداف والمبادئ.

المطلب الثاني: دوافع إصلاح التعليم العالي

إن اصلاح التعليم العالي هو حتمية فرضتها التغيرات العالمية الجديدة وعليه فإن من أهم دوافع الإصلاح نجد ما يلي:

- تزايد القناعة لدى المسؤولين في الحكومات بأن النجاح الاقتصادي يتطلب قوى عامة جديدة الأعداد، وهذا لا يتأتى إلا من خلال برامج تعليمية وتدريبية جيدة النوعية في مؤسسات التعليم العالي.
- ازدياد التنافس بين المؤسسات الجامعية على استقطاب الطلاب وعلى الحصول على دعم مالي من الحكومات أو الشركات الكبرى أو الوكالات الدولية المكافحة.

- ارتباط كثير من دول العالم باتفاقيات التجارة الإقليمية والدولية والمجالس المهنية ومنظمات التعليم العالي الدولية، ومنظمات التعاون والتمويل، مما زاد الدعوة إلى الحرص على النوعية العالية في الصناعات والأبحاث والمواد التعليمية، وزاد من العراك الأكاديمي للطلاب والمعلمين والباحثين.
- ظهور الحاجة في المجتمع الجامعي إلى التكامل والانسجام بين مستوياته المختلفة (هيئة التدريس، والإدارة الجامعية، أولياء الأمور، والطلاب).
- ضعف التعاون بين المجتمع المحلي و مؤسسات التعليم العالي.
- الحاجة إلى تعزيز ثقافة جامعية مؤيدة للتطوير والتحديث.
- تدني مستوى خريجي التعليم العالي وضعف أدائهم في المراحل التعليمية التالية كأثر من آثار ضعف المحتوى العلمي المقدم لهم.
- حاجة الجامعات إلى مساحة من الحرية في اتخاذ القرار وتدعيم تمويل مشروعات الجامعات.[1]
- عدم توجه البرامج الدراسية بشكل كاف لتلبية الاحتياجات الحقيقية لسوق العمل وتزويد الخريجين بالمهارات والمعارف اللازمة لتحقيق ميزة تنافسية لهم.
- محدودية دور البحوث الأكاديمية للجامعة في مواجهة المشكلات المجتمعية والتنموية.[2]

المطلب الثالث: أهداف إصلاح التعليم العالي

تتمثل أهداف إصلاح التعليم العالي في النقاط التالية:

- ضمان تكوين نوعي، يأخذ بعين الاعتبار تلبية الطلب الاجتماعي والاقتصادي الشرعي للمجتمع.
- تشجيع التعاون الدولي في هذا المجال وفق السبل والأشكال الممكنة مع ضمان تكوين وإدماج مهني أحسن للإطارات الجامعية.

[1]– سوسن شاكر مجيد، محمد عواد الزيادات، الجودة والاعتماد الأكاديمي لمؤسسات التعليم العام والجامعي. عمان: دار صفاء للنشر والتوزيع، 2008، ص23،94.

[2]–بو ساحة نجاة، "إشكالية إنتاج المعرفة في الجامعة الجزائرية مقاربة سوسيولوجية". مجلة العلوم الإنسانية. جامعة بسكرة. العدد. 8. 2012. ص 209.

- تكييف نظام التعليم العالي مع المعايير العالمية.
- إعادة النظر في وظائف الجامعات بهدف الوصول إلى مخرجات تنسجم ومتطلبات سوق العمل والتطور الاقتصادي وضمان التوافق الاجتماعي المنشود.
- القدرة على تكوين انسان مستقل يمتلك المعارف والمهارات، ويتسم بروح المبادرة والفاعلية والتنظيم والقدرة على استيعاب الظروف المحيطة به والتفاعل معها.
- تطوير وتنويع التعاون مع مختلف البلدان الأجنبية.
- معالجة الاختلال الذي يعاني منه النظام الجامعي الكلاسيكي سواء في مستوى المرافق أو تنظيم المؤسسات أو على المستوى البيداغوجي والعلمي للتكوين المتوفر.
- مواكبة الجامعات العالمية في إطار مشروع عالمي يدعو إلى المنافسة في امتلاك المعرفة، ويهدف إلى ضمان الجودة المحلية.[1]
- إرساء أسس الحكمة الراشدة المبنية على المشاركة والتشاور.
- تدعيم المهمة الثقافية للجامعة من خلال ترقية القيم العالمية لا سيما منها المتعلقة بالتسامح واحترام الغير في إطار قواعد أخلاقيات المهنة الجامعية وآدابها.
- إنشاء الفضاءات الجامعية الإقليمية والدولية (فضاء مغاربي، أورو متوسطي).
- تسهيل حركة الطلبة والأساتذة والباحثين من مختلف الأقطار ومن ثمة تشجيع التبادلات العلمية والتكنولوجية والثقافية على مستوى التعليم والبحث.[2]
- إعادة النظر في أنماط التكوين والتعليم بهدف إعادة بناء القدرات والمهارات.

[1]–علي لونيس، تغليت صلاح الدين " تطبيق نظام ل.م.د، كمتغير لتحقيق الجودة العالية في التعليم بالجامعة الجزائرية"، مداخلة ضمن :الملتقى البيداغوجي الرابع حول" ضمان جودة التعليم العالي المبررات والمتطلبات"، جامعة محمد خيضر– بسكرة ، 25–26 نوفمبر 2008، ص 26.

[2] –أيمن يوسف، "تطوير التعليم العالي الإصلاح والآفاق" .مذكرة ماجستير. (جامعة بن يوسف بن خدة الجزائر، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، قسم علم الاجتماع، 2007–2008). ص16.

- إعادة بحث ديناميكية جديدة فيما يخص: الفروع، التخصصات، تحسين البرامج، الإدارة الرشيدة، الانفتاح على العالم.[1]
- تثمين العمل الذاتي للطلبة.
- فتح الجامعة ومسارات التكوين على العالم الخارجي.
- اقتراح مسارات تكوينية متنوعة وتكييفها مع الحاجيات الاقتصادية.
- جعل الشهادات وطلبات التكوين والتخصصات أكثر وضوحا.
- تعزيز شفافية ومصداقية الشهادات الممنوحة في عالم بلا حواجز.
- تعزيز مقررات مؤسسات التعليم العالي على مواجهة تحديات المعرفة على مستوى عالمي.

[1]–رضية بوشعور (الغازي)، "الخطة الاستراتيجية المقترحة لضمان الجودة في جامعة أبي بكر بلقايد الجزائرية"، مداخلة ضمن: المؤتمر العربي حول "جودة التعليم العالي في الدول العربية"، جامعة الزيتونة الأردنية، 2013، ص 696.

خلاصة الفصل:

نتيجة لما تطرقنا إليه في الفصل الأول، الذي يعالج الإطار المفاهيمي للتعليم العالي وإصلاح التعليم العالي، نستخلص أن: التعليم العالي بمفهومه العام هو استثمار بكل المقاييس في العنصر البشري من أجل إعداده وتكوينه مهنيا وعلميا للمساهمة في ترقية المجتمع وعلى الرغم من تعدد واختلاف مفاهيم التعليم العالي إلا أنها تشترك في وظيفة واحدة وهي تكوين الإطارات القادرة على تحقيق التقدم، أما فيما يتعلق بإصلاح التعليم العالي فهو تغيير في الأساليب والطرق والاستراتيجيات بغرض تحسين هذا القطاع وتطويره، بما يواكب التغييرات التكنولوجية والعلمية، ويساير تقدمها المتسارع لأننا أصبحنا في زمن الانفتاح على العالم الخارجي لا زمن الانغلاق خاصة في ظل العولمة وما تفرضه علينا من تحديات لا بد من مواجهتها، لهذا تطلب إصلاح التعليم العالي كمرحلة أساسية.

الفصل الثاني

واقع إصلاح سياسة التعليم العالي

في الجزائر 2004-2014

تمهيد:

يعد إصلاح التعليم العالي من أكثر المسائل التي تشغل الدول حتى يظل هذا القطاع مواكبا للمستجدات العالمية والاتجاهات الفكرية الحديثة، ولهذا تبذل الدولة الجزائرية كل مساعيها لتطوير التعليم العالي وهو ما يترجمه تبنيها لمشروع إصلاح التعليم العالي في هيكلته الجديدة ل.م.د (ليسانس-ماستر-دكتوراه). وهذا من أجل استعاب التطورات العلمية والتكيف معها، ما يسمح للطالب باكتساب قدرات نوعية لكي يصبح التعليم العالي انعكاسا لسوق العمل، كما أن عملية القيام بإصلاح شامل لنظام التعليم العالي، هي ضرورة اقتضتها الظروف السياسية والاقتصادية، والاجتماعية باعتبار أن الجامعة أصبحت سباق مفتوح يسمح لها بالاتصال مع المحيط الخارجي. ومن خلال هذا الفصل سنتعرف على مبحثين يعالج الأول تطبيق نظام ل.م.د كتوجه جديد في الجزائر وكذلك معرفة الأسباب الداخلية والخارجية لتبني هذا الأخير أما المبحث الثاني فيتضمن آليات تطبيق نظام ل.م.د من خلال متطلباته وتقييمه بمعرفة إيجابياته وسلبياته في الجامعة الجزائرية.

المبحث الأول: تطبيق نظام ل.م.د كتوجه جديد في الجزائر

على اختلاف باقي المؤسسات الاجتماعية، فإن الجامعة الجزائرية لم يكن من الممكن لها أن تنعزل عن مؤثرات وضغوطات التوجه الاقتصادي الذي فرضته جملة من الظروف والحقائق ذات الأبعاد الداخلية والخارجية وبغرض إدماجها ضمن مجتمع المعرفة، تم إحداث إصلاحات على مستوى منظومة التعليم العالي.

المطلب الأول: نشأة نظام ل.م.د واعتماده في الجزائر

نظام ل.م.د هو نظام جامعي طبقته الدول الانجلوساكسونية وبدأ بإعلان مشترك لأربع وزراء للتربية لكل من فرنسا، إيطاليا، ألمانيا، بريطانيا وتم بمناسبة إحياء الذكرى الثمانمائة (800) لإنشاء جامعة السوربون بفرنسا ويعد Claude Allegre كلود ألاغو الوصي على هذا المشروع. في 19 جوان 1999 وقعت على تبني هذا المشروع 29 دولة أوربية ممثلة في وزرائها للتربية وهذا بجامعة بولونيا ومن ثم أطلق عليه اسم اتفاق بولوني processus de Bolegne الذي أصبح يعرف فيما بعد بنظام ليسانس، ماستر، دكتوراه الذي يؤكد على ضرورة خلق فضاء أوربي للتعليم العالي واعتماده كمشروع سياسي استراتيجي في مجال التربية بهدف تفعيل التنمية ومواجهة المد الاقتصادي التكنولوجي، خاصة الأمريكي منه ومن جهة أخرى خلق تناسق وانسجام في هندسة نظام التعليم العالي بأوروبا.[1]

كذلك هو مشروع عالمي يهدف إلى المنافسة في امتلاك المعرفة من خلال:

الحركية: لتسهيل إدماج المتكونين في سوق العمل الأوربي.

الليونة: بمعنى العودة لمواصلة الدراسة والاعتراف بفترات الدراسة.

السيولة: وذلك لتشجيع الشراكة والتعاون بين مختلف الجامعات.

المقروئية: أي رفع مستوى الشهادات وإيصالها للمستوى العالمي.

[1]– أحمد زرزور، مرجع سابق، ص 83.

وقد جاء هذا النظام من خلال مراحل تاريخية هي:

- **ندوة السوربون ماي 1998:**

بيان السوربون تم الإمضاء والمصادقة عليه من طرف وزراء التربية لكل من فرنسا، إيطاليا، بريطانيا وتم خلاله المصادقة على مشروع L.M.D ووقعت عليه 29 دولة أوربية، حمل هذا المشروع على عاتقه عملية تطوير بنية نظام التعليم العالي من أجل تسهيل الاعتراف المتبادل بالشهادات الجامعية مع احترام الخصوصيات الوطنية لكل دولة.

- **ندوة بولون جوان 1999:**

انعقدت ندوة بولون في 19 جوان 1999 شاركت فيها اللجنة الأوربية والاتحادات الجامعية ودول أخرى.

- **ندوة براغ ماي 2001:**

انعقدت ندوة praaue في 19 ماي 2001، تم من خلالها تأكيد أهداف بولون وأضافت هدف جديد هو التربية على مدى الحياة مع ضرورة مشاركة مؤسسات التعليم العالي والطلبة في ترقية الفضاء الأوربي في مجال التعليم العالي.

- **ندوة برلين 2003:**

قرر المشاركون تعجيل الاقتراح بتحديد الأهداف على المدى القصير وعليه ابتداء من 2005 بطلب من جميع البلدان الممضية على المشروع تبنيه.

- **ندوة براغن ماي 2005:**

انعقدت في النرويج من 19-20 ماي 2005 لتقييم نصف مسلك الإصلاح وتحديد الأهداف المرجوة إلى غاية 2010.

ثم دخل هذا النظام حيز التنفيذ وشرعت البلدان العربية في اعتماد مثل تونس، المغرب[1]. والجزائر من الدول التي اعتمدت هذا النظام من أجل تحسين منظومة التعليم العالي والتأقلم مع التغيرات العالمية المتسارعة لذلك فقد قامت اللجنة الوطنية لإصلاح المنظومة التربوية CNRSE بالتغيير الموضوعي لمختلف الصعوبات التي تمس النظام التعليمي الجزائري، والحلول التي يمكن إدخالها حتى تتمكن الجامعة من القيام بوظائفها، وعلى ضوء توصيات هذه اللجنة وتبعا للمخطط الخاص بإصلاح النظام التربوي المتبنى من طرف مجلس الوزراء من 20 أفريل 2002، تم تحديد استراتيجية على المدى القصير، المتوسط، والطويل لتطوير القطاع في مرحلة 2004-2013م تخص استراتيجية وضع برنامج تطوير عام وعميق للتعليم العالي، في المرحلة الأولى وضع هيكلة جديدة للتعليم مرفقة بتحديد البرامج البيداغوجية وإعادة تنظيم التسيير البيداغوجي. هذه الهيكلة تم دراستها من طرف الخبراء ليتم بعدها تقديم اقتراحات لفتح التكوين في مجال L.M.D وذلك في ديسمبر 2003، وانطلقت دراسة الملفات في 07 جانفي 2004، وبدأ على إثرها التفكير في تخصصات جديدة في L.M.D وهذا ضمن الندوة الجهوية للتنسيق في 29 فيفري 2004 لتصادق عليها إدارة التكوين العالي بعد رأي اللجنة الوطنية للتأهيل.

بعد دراسة الملفات انطلقت 10 جامعات جزائرية بتطبيق نظام L.M.D ابتداء من سبتمبر 2004 (عنابة، أم البواقي، برج بوعريريج، قسنطينة، البليدة، بجاية، مستغانم، بومرداس، الجزائر، وهران) وحددت الشهادة الأولى "الليسانس" وفق المرسوم رقم 371-04 المؤرخ في 2004/11/21.[2] وقد سعت الدولة الجزائرية إلى وضع مخططين خماسيين يشمل الأول الفترة 2005-2006 وأهدافه:[3]

- تحقيق التوازن الجهوي بتقريب الجامعات لمختلف الطلبة.

---

[1]- عبد الكريم حرز الله، كمال بداري، نظام ل.م.د ليسانس. ماستر. دكتوراه. الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 2008، ص 13-14.

[2]- أسماء هارون، مرجع سابق، ص ص 112-113.

[3]- حمزة مرادسي،" دور جودة التعليم العالي في تعزيز النمو الاقتصادي- دراسة حالة الجزائر-". مذكرة ماجستير.(جامعة العقيد الحاج لخضر-باتنة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، قسم علوم التسيير،2009-2010). ص 32، 73.

- إنشاء مكتبات جامعية مجهزة بمختلف المواد والوسائل العلمية أما المخطط الخماسي الثاني من 2009-2010 حيث اهتمت الجزائر بالبحث العلمي وذلك من خلال:
- زيادة عدد الأساتذة الباحثين.
- رفع عدد البحوث المنجزة من طرف الجامعات والمراكز البحثية ... إلخ.

ولمعرفة سيرورة نظام نظامل.م.دوضعت وزارة التعليم العالي والبحث العلمي دليل علمي يمكن من الوصول للهدف المسطر والمتمثل في مساعدة مختلف الشرائح الجامعية لفهم هذا النظام:

1

الـ ل.م.دفي متناول الجميع

1.1

تعريف ل.م.د

هو نظام للتكوين العالي يرمي إلى:

- بناء الدراسة على 3 رتب[1]

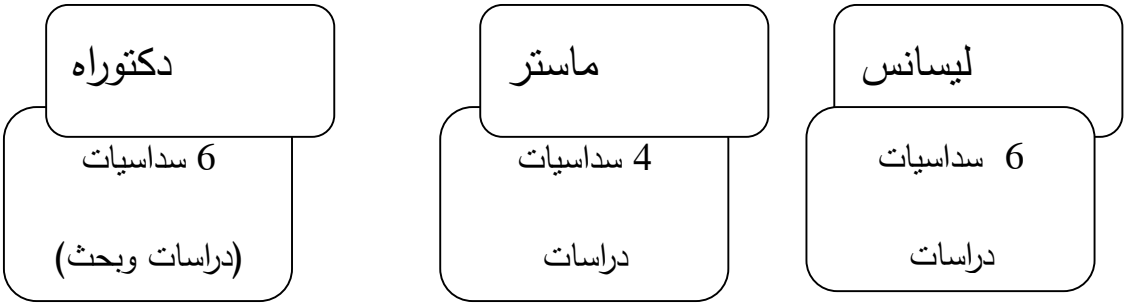

- محتويات منظمة في ميادين تضم مسالك محددة ومسالك مفردة.
- تنظيم التكوين على أساس سداسيات و و. ت (وحدات تعليم قابلة للترصيد)

[1]- الدليل العملي لتطبيق ومتابعة ل.م.د، جوان، 2011.

2.1 مختلف أنواع وحدات التعليم

كل عرض تكوين يتضمن عموما أربعة أصناف من وحدات التعليم منسقة بصفة بيداغوجية منسجمة:

- وحدات التعليم الأساسية (و.ت.أ): مطابقة للدراسة الواجب على كل الطلبة متابعتها واكتساب التصديق عليها.
- وحدات التعليم المنهجية (و.ت.م): التي تمكن الطالب من اكتساب الذاتية في العمل.
- وحدات العلوم الاستكشافية (و.ت.إ): التي تمكن من التعمق، التوجيه، المعابر والتمهين ...
- وحدات التعليم العرضية (و.ت.ع): تعليم مخصص لإعطاء للطلبة أدوات مثل: اللغة، الإعلام الآلي،...

3.1 التنظيم في السداسيات

السداسي هو المدة الدورية للتعليم.

- يحتوي كل سداسي عددا محددا من الأسابيع مخصصة للتعليم وللتقييم. المعدل المعقول يتراوح بين 14 و 16 أسبوع في السداسي الواحد (المصدر: ل و ت).

4.1 ما هو الرصيد

- وحدة التعليم والمادة أو المواد المكونة لها تقدر على شكل أرصدة. الرصيد يمثل عبئ من العمل (دروس، تربصات، مذكرة التخرج وعمل فردي) المطلوبة من الطالب حتى يبلغ أهداف وحدة التعليم أو المادة (المادة 47 من القرار رقم 137 المؤرخ في 20 جوان 2009).

- الرصيد يساوي حجم ساعي يتراوح بين 20 و 25 ساعة في السداسي ويشمل ساعات التعليم المقدم للطالب في كل أنماط التعليم وساعات عمل الطالب الذاتية (المادة 7 من القرار رقم 137 المؤرخ في 20 جوان 2009).
- يتضمن كل سداسي 30 رصيدا. كل شهادة تطابق ترصيد:
  - 180 رصيدا لشهادة الليسانس.
  - 120 رصيدا إضافيا للماستر.
  - الدكتوراه يحصل عليها الطالب بعد 6 سداسيات من الدراسة والبحث.[1]

5 خصائص الرصيد

- الأرصدة قابلة للترصيد يعني أن كل تصديق على وحدة تعليم أو مادة يترتب عليه اكتساب نهائي للأرصدة المطابقة.
- الأرصدة قابلة للتحويل يعني أنه بإمكان الطالب الحاصل عليها أن يستعملها في مسار تكويني آخر (شريطة قبول ذلك من طرف فرقة التكوين المستقبلة).

6.1 السنة الأكاديمية

- السنة الأكاديمية تطابق 60 رصيدا وتتوزع بالتساوي على سداسيين كالتالي:
- 36 إلى 40 رصيدا تنهي التعليم الحضوري والعمل الفردي المطلوب.
- 20 إلى 24 رصيدا الباقية تنهي المشاريع والوسائل والتربصات ... هذه الأرصدة تخصص للتعليم الحضوري والعمل الفردي إذا كانت السنة المعنية لا تحتوي مشاريع، تربصات، رسائل (مذكرات).

[1]- الدليل العملي لتطبيق ومتابعة ل.م.د، جوان، 2011.

- السنة الأكاديمية تحتوي على حجم زمني تقريبي موزع كما مبين في الفقرة 1.3.10.

ملحوظة: تأخذ الاستشارة حوالي 3 ساعات أسبوعيا (المصدر: العنوان II من المرسوم التنفيذي رقم 08-130 المؤرخ في 3 ماي 2008 المتضمن القانون الخاص بالأستاذ الباحث).

7.1 مسالك التكوين

يوجد نوعان من المسالك:

- المسلك النموذجي وهو تأليف منسجم لوحدات تعليم تشكل برنامجا دراسيا محددا من قبل فرق التكوين ومقدما في شكل عرض تكوين وهو منظم بكيفية تسمح للطالب ببناء مشروعه التكويني بصفة تدريجية (المادة 8 من القرار رقم 137 المؤرخ في 20 جوان 2009).
- المسلك الفردي: بإمكان كل طالب أن يقيم مسلكا "فرديا" بمساعدة فريق أو فرق تكوين داخل مؤسسة أو مؤسسات للتعليم العالي (المادة 8 من القرار رقم 137 المؤرخ في 20 جوان 2009).

1.7.1 المسلك الأكاديمي والمهني

المسلكان الأكاديمي والمهني لا بد وأن يستند إلى قاعدة مشتركة خلال السنة الأولى ويختلف المسلكان إبتداء من السداسي 3. وهذا ما يبينه بوضوح مخطط التنظيم العام للتعليم-ليسانس-[1]

(أنظر أسفله) الاختلاف بين الليسانس الأكاديمي والليسانس المهني يبدو في الشكل النهائي لكل من الرتبتين. كلاهما يمكن التعبير عنه بمخروط بحيث:

- مخروط الليسانس المهني منجز. وهو بذلك يمكن من التوجه إلى الحياة المهنية.
- مخروط الليسانس الأكاديمي غير منجز، الذي يفتح الطريق نحو دراسات الماستر.

[1]- الدليل العملي لتطبيق ومتابعة ل.م.د، جوان، 2011.

ملحوظة: الانتقال إلى الماستر مرهون بوجود أماكن في الشعبة المستقبلة.

2.7.1 تنظيم مسالك التكوين

تصاميم تنظيم الليسانس

بصفة عامة، يتضمن التكوين لأجل الحصول على شهادة الليسانس 3 مراحل (المصدر: CNH)

تصميم التنظيم العام للتكوين في الليسانس

السداسي 5	السداسي 6	مرحلة التخصص في المسلك والفرع المختار
السداسي 3	السداسي 4	مرحلة تعميق المعارف الأساسية المتعلقة بالتخصيص المختار
السداسي 1	السداسي 2	مرحلة التكيف والاندماج في الحياة الجامعية واكتشاف مختلف عروض التكوين.

السداسي 5	السداسي 6	تعليم خاص (80% ومشترك 20% حسب التخصص)
السداسي 3	السداسي 4	تعليم مشترك (80% وخاص 20%حسب التخصص)
السداسي 1	السداسي 2	تعليم مشترك بين كل التخصصات

تصاميم تنظيم الماستر

بصفة عامة، يتضمن التكوين لأجل الحصول على شهادة الماستر مرحلتين (المصدر CNH)

التصميم التنظيمي العام للتعليم في الليسانس	السداسي 3	السداسي 4	تخصص التكوين – تلقين أسس البحث وتحرير مذكرة
	اسي 1	السداسي 2	تعليم مشترك بين عدة فروع و/أو تخصصات من نفس ميدان التكوين وتعميق المعارف والتوجيه التدريجي.

شهادات الليسانس والماستر يسلمها الوزير المكلف بالتعليم العالي، للطلبة الذين استوفوا جميع شروط التدريس والتدرج البيداغوجي في المسلك التكويني المتبع والذين يثبتون اكتساب 180 رصيدا بالنسبة لشهادة ليسانس و 120 رصيدا للماستر.[1]

[1]– الدليل العملي لتطبيق ومتابعة ل.م.د، جوان، 2011.

8.1 وزن وحدات التعليم (و.ت)

حسب أهداف التكوين، وبصفة عامة يتبع وزن وحدات التعليم المتعلقة بمسلك ما، البيانات الآتية (المصدر: CNH):

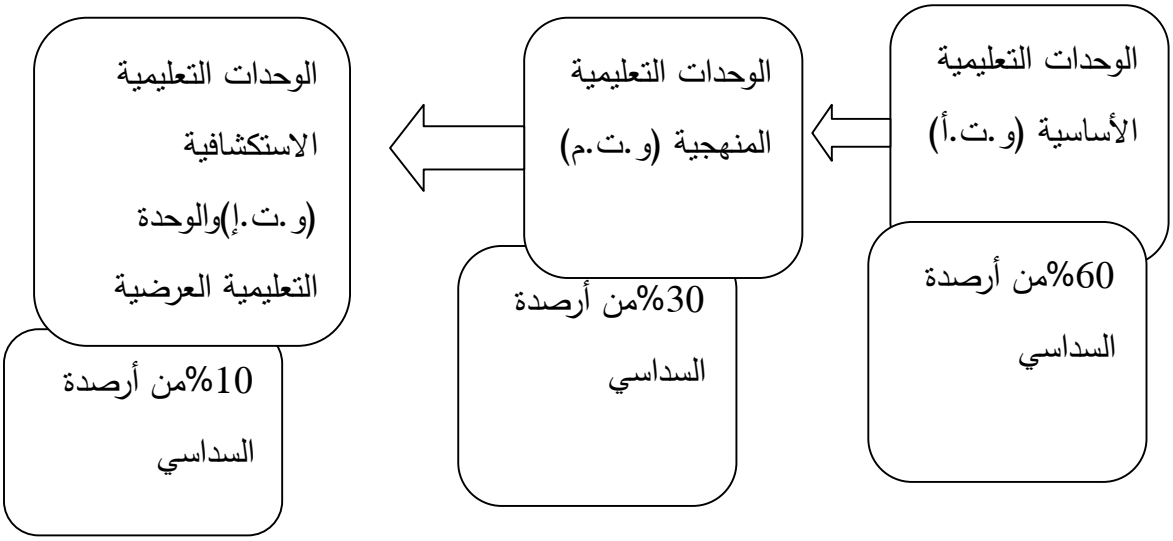

9.1 الـ ل.م.دالاختيار العقلاني

وجدت الجزائر، كبقية البلدان، نفسها في مواجهة تحدي فرضته لحركة عولمة نظام التكوين الجامعي، الذي فضل ل.م.د. كيف كانت الاستجابة لهذا التحدي؟ هل تأخذ بهذا النظام أم تبقي بعيدة عن هاته الحركية المعولمة؟. كلن التجديد لتعليمنا وإدخال سلوكات جديدة وتوسيع نطاق الفرص والتفتح على العالمية هي الأسباب الرئيسية في اختيار ل.م.د.[1]

تمحور السلوكات الجديدة التي تسهم في نجاح الطلبة يمكن أن ينظر إليها من خلال الدورة التالية:

[1] الدليل العملي لتطبيق ومتابعة ل.م.د، جوان، 2011.

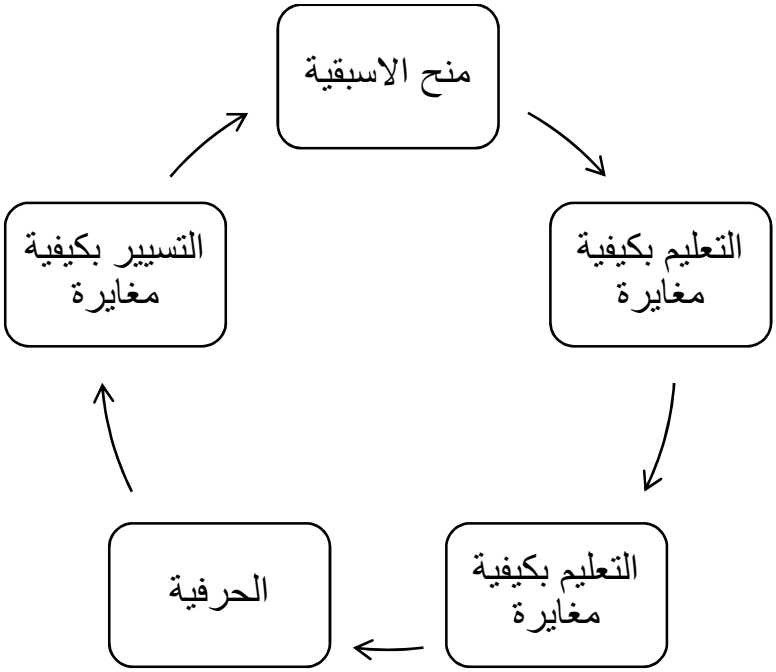

2 نشاطات بداية السداسي

إليكم مسار مختلف النشاطات التي تنجز في بداية السداسي. النشاط الأول المتمثل في "تنظيم استقبال الحاصلين على البكالوريا الجدد" يخص السداسي

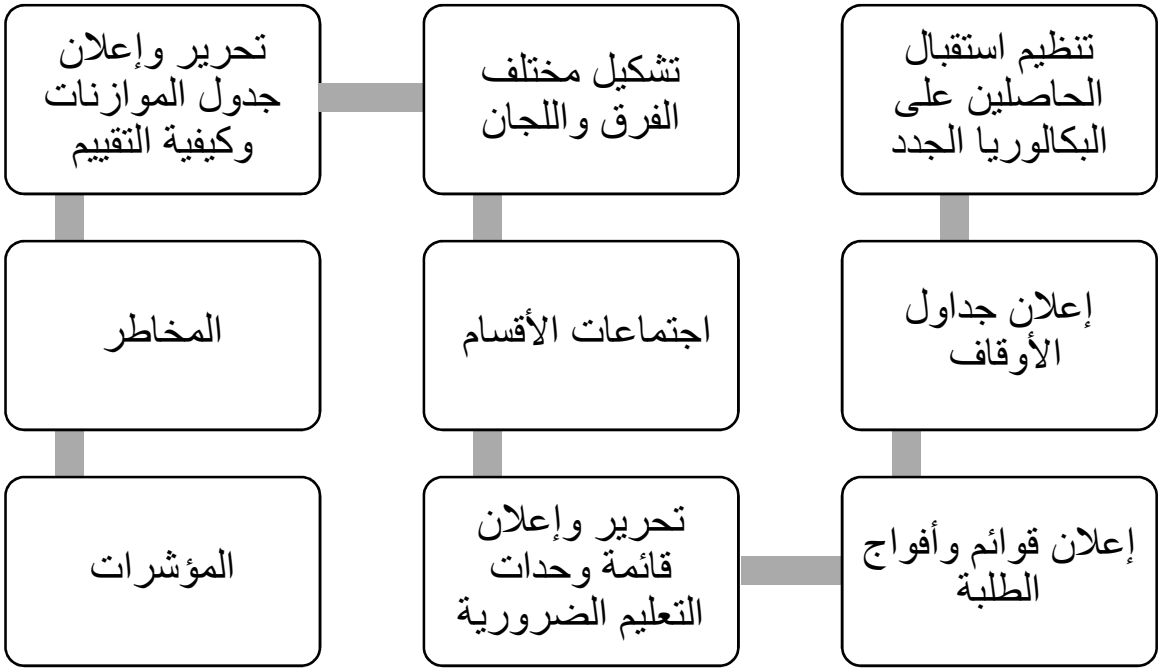

1.2 تنظيم استقبال الحاصلين على البكالوريا الجدد

- وضع وتعليق تصاميم المنشآت الجامعية (مدرجات، المباني البيداغوجية، قاعات الأعمال التطبيقية ...) يتعين استعمال ألوان مختلفة وأحرف سميكة على إعلانات مقاسA3.
- الإعلان على مستوى كل قسم عن أسماء المسؤولين والأساتذة والموظفين التقنيين الإداريين المكلفين بالدراسة والمخابر وكل محل مخصص للبيداغوجيا.
- تصميم إعلانات ومنشورات توجه للحاصلين على البكالوريا الجدد.
- عرض مختلف المسالك، القانون الداخلي للطالب، ... بتنشيط الأساتذة. إطلاع الطلبة على هذه العروض من خلال الإعلانات.[1]
- تنظيم محاضرات ومناقشات من طرف أساتذة ومسؤولين بيداغوجيين (شرح ميادين التكوين، مسالك التكوين، مبادئ ل م د).

[1]– الدليل العملي لتطبيق ومتابعة ل.م.د، جوان، 2011.

- تسليم الطالب نسخة من القانون الداخلي للدراسة وكل معلومة تفيده في فهم الدراسة الجامعية.

ملحوظة: بعض من هاته النشاطات تتم قبل الدخول الجامعي.

2.2 جداول التوقيت

توزيع جداول التوقيت الخاصة بالسداسي على الأساتذة.

ملحوظة: اجتناب قدر الإمكان كثرة التغييرات في مواعيد الحصص التي تأتي بطلب من الأساتذة أو أفواج الطلبة.

لا يتم تغيير الحصة إلا استثنائيا.

ملحوظة: هذا النشاط يتم على مستوى مصلحة التخطيط والدراسات.

3.2 أفواج والقوائم الاسمية للطلبة

- تشكيل أفواج الطلبة.
- تحرير القوائم الاسمية للطلبة والتي يمكن إتمامها لاحقا إذا اقتضى الحال.
- توزيع القوائم الاسمية للطلبة على الأقسام والأساتذة حتى وإن لن تكن كاملة.[1]

2-4 تشكيل الفرق

إجراء تشكيل الفرق الآتية:

- فريق بيداغوجي، مكون من مجموع أساتذة (دروس، أعمال موجهة وأعمال تطبيقية) للوحدة التعليمية. الرئيس ينتخب أو يعين من بين أساتذة وحدة التعليم. هذا الفريق يشكل لجنة مداولات لوحدة التعليم (المادة 77 من القرار رقم 136 المؤرخ في 20 جوان 2009).

[1]- الدليل العملي لتطبيق ومتابعة ل.م.د، جوان، 2011.

- فريق التكوين، مكون من رؤساء الفرق البيداغوجية. ينتخب أو يعين رئيس هذا الفريق من بين أساتذة الفريق. هذه الفرق تشكل لجنة المداولات لوحدة التعليم (المادة 46 من القرار رقم 136 المؤرخ في 20 جوان 2009).
- الإعلان تركيبة فرق التكوين والفرق البيداغوجية.

ملحوظة: هذه النشاطات تتم تحت مسؤولية نائب العميد المكلف بالدراسة (أو نائب المدير على مستوى المعاهد).

5.2 تشكيل اللجان البيداغوجية

- تنظيم الانتخاب/ تعيين مسؤولي أفواج الطلبة بنسبة ممثلين اثنين عن كل فوج (عضو دائم وعضو نائب) يحضرون اجتماعات اللجان البيداغوجية. يمكن تعيين الطالبين باختيارهما بصفتهما أحسن طلاب الفوج.
- تشكيل اللجان البيداغوجية يمكن أن تنظم هذه اللجنة على أساس الفوج أو المجموعة. تضم هذه اللجنة ممثلي الطلبة المنتخبين/ المعينين وأساتذة المحاضرات والأعمال الموجهة والأعمال التطبيقية. يرأس اللجنة مسؤول فرع التكوين أو مسؤول التخصص.
- الاعلان عن تركيبة اللجان البيداغوجية.

ملحوظة: هذه النشاطات تتم تحت مسؤولية نائب العميد المكلف بالدراسات (أو مدير/ نائب مدير الدراسات).

6.2 اجتماعات الأقسام

- الاجتماع بمسؤولي الفروع والتخصصات. جداول أعمال الاجتماع هو وضع خارطة طريق بالنسبة للسداسي:[1]
  - رزنامة الاجتماعات مع الطلبة
  - رزنامة اجتماعات فرق التكوين
  - رزنامة اجتماعات الفرق البيداغوجية
  - رزنامة اجتماعات اللجان البيداغوجية
- إعلان مختلف الرزنامات وتوزيع نسخ على الأساتذة والمسؤولين على الأفواج.

ملحوظة: يتم هذا النشاط تحت مسؤولية رئيس القسم.

7.2 إعداد قوائم وجداول الموازنة

اجتماع مسؤولي الفروع والتخصصات لأجل:

- تحرير الجدول رقم 01 المتضمن قائمة وحدات التعليم الأساسية الواجب تصديقها للانتقال إلى السنة الموالية (من ل 2 إلى ل 3 ومن ماستر 1 إلى ماستر 2).
- تحرير الجدول رقم 02 المتضمن بالنسبة لكل وحدة تعليم:
  - وحدة التعليم الأصلية
  - المعامل
  - الأرصدة

[1]- الدليل العملي لتطبيق ومتابعة ل.م.د، جوان، 2011.

- عدد المراقبات المستمرة.
- الموازنات بين المراقبة المستمرة والامتحانات
- كيفية التقييم (امتحان، مراقبات مستمرة، عروض، ...).

ملحوظة: هذا النشاط يتم بالتنسيق من طرف مسؤولي ميدان التكوين، الفرع، التخصص ورئيس القسم

8.2 خلية ضمان النوعية

(القرار رقم 167 المؤرخ في 2010/05/31)

- إنشاء (إن لم تكن موجودة بعد) خلية الضمان – النوعية (ض ن)
- إقامة علاقات عمل مع اللجنة الوطنية (ض ن).
- وضع أو مراجعة وتطبيق مستند النوعية.

المطلب الثاني: الأسباب الداخلية لتبني نظام ل.م.د في الجزائر

على اعتبار أن عملية إصلاح التعليم العالي باتت ضرورة لا مفر منها، لتحسين منظومة التعليم العالي،و بالتالي هناك أسباب داخلية أدت بالجزائر إلى تبني نظام (ل.م.د) وتتمثل فيما يلي:

- عجز نظام التعليم العالي الكلاسيكي على الاستجابة بفعالية للتحديات الكبرى التي يفرضها التطوير غير المسبوق في العلوم والتكنولوجيات.
- الأوضاع المتدهورة للأساتذة الباحثين من النواحي الإدارية والتربوية والعلمية، وهذا ما انعكس على مستوى الطالب بصفة خاصة.
- عزلة الجامعة الجزائرية على محيطها الخارجي وعدم مواكبتها للتغيرات الحاصلة في البيئة الخارجية.

- انعدام توافق مضامين التعليم العالي مع متطلبات المجتمع وسوق العمل وهذه مشكلة تعاني منها الجامعات الجزائرية.[1]

- مشكلة بطالة الخريجين في المجتمع الجزائري وهذا بسبب ضعف مؤسسات التعليم العالي على تطوير مدخلاتها وأيضا انعدام المؤسسات الاقتصادية لاحتواء هؤلاء الخريجين.[2]

- وجود هوة بين الجامعة الجزائرية والواقع على الأصعدة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية، وهذا نتيجة لاختلال هيكلي.
- الافتقار إلى هدف ثابت للتطوير المستمر في الإدارة الجامعية وهذا يرجع إلى جمود القوانين وعدم مرونتها في الجزائر يما يخدم مصالح المجتمع.
- كثرة الوحدات المدرسة مع خلوها من أهداف توظيفية خاصة.
- تسيير بيداغوجي لا يتسم بالعقلانية.
- التركيز على الخريجين من حيث العدد وليس النوعية أو المواصفات ومدى توافقها مع احتياجات السوق، ما انعكس على الواقع المجتمعي.[3]
- انخفاض القيمة المعنوية والتبادلية للشهادات، ومن ثمة صعوبة دخول الطالب الجزائري إلى مجتمع المعرفة في القرن الواحد والعشرين.
- غياب الطالب الجامعي الجزائري المثقف الذي يكون على دراية بكل ما يحصل من حوله من متغيرات اقتصادية واجتماعية.
- التخصصات العلمية في مختلف الجامعات ،لا تتناسب مع متطلبات سوق العمل.

---

[1]- غربي صباح، "دور التعليم العالي في تنمية المجتمع المحلي دراسة تحليلية لاتجاهات القيادات الإدارية في جامعة محمد خيضر بسكرة". مذكرة ماجستير. (جامعة محمد خيضر بسكرة)، كلية العلوم الانسانية والاجتماعية ، قسم العلوم الاجتماعية، 2013-2014). ص 36.

[2]- سوسن شاكر مجيد، محمد عواد الزيادات، مرجع سابق، ص 94.

[3]- رافدة عمر الحريري، القيادة وإدارة الجودة في التعليم العالي. عمان: دار الثقافة للنشر والتوزيع، 2010، ص 25.

- البحوث المنجزة هي بحوث من أجل نيل الشهادات وليست بحوث تنجز بهدف التطبيق العملي مما أدى إلى انعدام مصداقية وفعالية البحث العلمي وعدم مساهمته في تفعيل العملية التنموية.
- قدم المناهج التعليمية المستعملة في الجامعات الجزائرية وعدم مواكبتها للتغيرات الجديدة.
- الطريقة التلقينية المتبعة ما جعل الطالب الجزائري يفقد روح المبادرة والإبداع للمساهمة في إنتاج المعرفة.
- قلة التدريب الميداني وضعف التنسيق بين القطاعات المستخدمة.[1]
- تزايد القناعة لدى المسؤولين الجزائريين بأن النجاح الاقتصادي يتطلب قوى عاملة جيدة الإعداد.[2]

كل هذه الأسباب جعلت النظام الكلاسيكي في الجامعة الجزائرية غير قادر على مسايرة ما يحدث من مستجدات عالمية وأبحاث بيداغوجية وطرق منهجية وتعليمية مواكبة للتطور التكنولوجي

المطلب الثالث: الاسباب الخارجية لتبني نظام ل.م.د في الجزائر

بما أن إصلاح التعليم العالي أصبح سياسة دولة لتطوير نظام التعليم العالي من أجل مواكبته للمستجدات الخارجية لهذا باشرت الجزائر بإصلاحه نتيجة عوامل خارجية تمثلت في:

- طبيعة العلاقات الدولية التي كانت قائمة بين الجزائر والدول القريبة منها فرنسا بصفة خاصة والدول الأوربية بصفة عامة.[3]
- ظهور التعليم الإلكتروني وهو نوع جديد من الثقافة هي "الثقافة الرقمية، التي تركز على معالجة المعرفة وتساعد الطالب على أن يكون محور عملية التعليم وليس الأستاذ.[4]

---

[1]- لحسن بو عبد الله، تقويم العملية التكوينية في الجامعة دراسة مي دانية بجامعات الشرق الجزائري. الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 1998. ص 7.

[2]- عبد الراض حسن المراغي، تطبيق نظام ضمان الجودة التعليمية والاعتماد لتطوير التعليم الجامعي وقبل الجامعي. القاهرة: دار الفكر العربي، 2008. ص 112.

[3]- غربي صباح، مرجع سابق، ص 72.

[4]- سلامة عبد العظيم حسين، الجودة في التعليم الإلكتروني مفاهيم نظرية وخبرات عالمية. عمان: دار الجامعة الجديدة للنشر، 2008، ص 37.

- الانفجار العلمي والتكنولوجي، وتبعه من تغيرات اقتصادية وضغوط اجتماعية.[1]
- التطورات المتواصلة لاحتياجات سوق العمل ما أرغم مؤسسات التعليم العالي على استخدام أساليب تكوين جديدة تساير المحيط الجديد.
- تسارع الاكتشافات العلمية والتقنية في العلوم المختلفة والاحتياج لمزيد من الربط بين مناهج التعليم واحتياجات المجتمع.
- ظهور ما عرف بالجامعة المفتوحة التي أمنت مرونة التعليم العالي ما استلزم أشكالا تنظيمية في الكليات والمعاهد وإصلاحات جديدة وأساليب عمل مختلفة.
- ظهور ما يسمى بعالمية التعليم كنتاج للعولمة، وهذا ما يفرض نمط معين للتعليم العالي واتباع أساليب واستراتيجيات وفق منظور العولمة.

عقد الكثير من دول العالم اتفاقيات التجارة العالمية والمجالس المهنية ومنظمات التعليم العالي، وبالتالي على الجزائر أن تكون ضمن الدول الموقعة لهذه الاتفاقيات.

المبحث الثاني: آليات تطبيق نظام ل.م.د في الجزائر

اعتماد الهيكلة الجديدة للتعليم العالي ل. م. د ليسانس ماستر، دكتورة، الذي يتميز بحداثة تخصصاته وبرامجه من اجل ضمان التكوين النوعي للعنصر البشري الذي يعتبر محور هذا النظام من اجل مواكبة المستجدات الاقتصادية على المستوى القطري و الدولي.

[1]- خالد محمد طلال بني حمدان، "جودة الخدمة التعليمية على رضا الطلبة دراسة تطبيقية على طلبة العلوم التطبيقية خاصة"، مداخلة ضمن: المؤتمر العربي الدولي الثاني حول" ضمان جودة التعليم العالي"، جامعة العلوم التطبيقية المملكة الهاشمية الأردنية، 2012، ص917.

المطلب الأول: متطلبات تطبيق نظام ل.م.د في الجزائر

يتطلب تطبيق نظام ل.م.د (ليسانس-ماستر-دكتوراه) في الجامعات الجزائرية إعادة النظر في رسالة وأهداف، واستراتيجيات مؤسسات التعليم العالي، وكذلك مراجعة المعايير والإجراءات المتبعة في التقويم، والعمل على استثمار أعضاء هيئة التدريس بكفاءة، والتركيز على البرامج التعليمية من حيث المضمون والأهداف.

إذ أن تطبيق نظام ل.م.د في الجزائر يتوقف على الكثير من المتطلبات تتمثل في:

وعي وإدراك مفهوم نظام ل.م.د في التعليم الجامعي لدى جميع المؤسسات الإدارية، وذلك من خلال توضيح وشرح كل تفاصيل وجزئيات هذا النظام حتى يسهل تطبيقه بطريقة صحيحة ويتم استيعابه من طرف الطلبة. كما أن توفير الأرضية المناسبة لهذا النظام، أي كل ما يتعلق بالجانب الإداري والاقتصادي والاجتماعي، والثقافي شرط أساسي لنجاح هذا النظام، لأن البيئة أو الوسط الجامعي الملائم لهذه الهيكلة الجديدة يساهم في المردود الإيجابي، إضافة إلى تحديد من هو المسؤول عن تطبيق سياسة نظام ل.م.دفي الجامعة الجزائرية حتى وإن كانت المسؤولية[1] لا تقع على عاتق طرف واحد، بل تكون بمشاركة وتعاون أطراف عديدة بغية تحسين مستوى التعليم العالي في الجزائر.

هيئة التدريس هي متطلب آخر باعتبارها أهم مكونات العملية التعليمية، وأحد ركائز متطلبات نظام ل. م. د، لهذا يتطلب الأمر إعدادها بيداغوجيا وفق أهداف الجامعة التي يعملون بها، فضلا عن ذلك لا بد من الربط بين قبول الطلبة وتحديد التخصصات التي يدرسونها في الجامعات الجزائرية والتي يجب أن تتوافق ومتطلبات سوق العمل، لأن هيئه التدريس ذات الكفاءة العالية لها دور كبير في تكوين وتأطير الطلبة لحياتهم العملية والمستقبلية.[2]

[1]- نواف محمد البادي، الجودة الشاملة في التعليم وتطبيقات الأيزو. عمان: دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، 2010، ص 108-109.

[2]- سوسن شاكر مجيد، محمد عواد الزيادات، مرجع سابق، ص 105.

القيادة الإدارية تلعب دورا مهما في تجسيد هذا النظام بهيكلته الجديدة ليسانس-ماستر-دكتوراه. في الجامعة الجزائرية، وهذا من أجل السهر على متابعة وإنجاح كافة الأنشطة البيداغوجية و العلمية، والتحكم في أساليب التسيير الحديث، إذ لا بد أن تكون قيادة واعية قادرة على التفكير والتخطيط والتنظيم للأعمال الإدارية الأكاديمية التي يحتاجها عملهم[1]، مع تدريب الكادر الوظيفي في الجامعة والكادر الجامعي على النظام الجديد ل.م.د. إضافة إلى توفير الهياكل المكلفة بالبيداغوجيا والبحث من أجل استقبال وتوجيه الطلبة مع تطوير نماذج التكوين التي تعتمد على التكنولوجيا الجديدة للإعلام والاتصال كالتعليم عن بعد كما لا يمكننا أن نهمل علاقة التواصل والاتصال مع الطالب قصد تمكينه من إدراك أهمية وضرورة النظام الجديد من أجل الارتقاء بالمستوى الجامعي وتحسين محتوى المناهج الدراسية التي تعالج المشكلات المجتمعية بكل أنواعها.[2]

- كذلك يستلزم تطبيق نظام ل.م.د تحسين وتطوير قدرات مسؤولي المؤسسات في ميدان التسيير حتى تكون لهم القدرة على مواجهة الصعوبات والتصدي لها خاصة ما تعلق منها بالبيئة الخارجية للجامعة، باعتبار أن الجامعة الجزائرية لم تعد بعيدة عن المتغيرات والمستجدات الخارجية فهي في علاقة تأثير وتأثر بها، الندوات والملتقيات العلمية هي نقطة أساسية تصب في صالح الطلبة والأساتذة لتقديم المعطيات المتنوعة الخاصة بهذا النظام.

تحسين المستوى العلمي وذلك بانتقاء الطلبة وتوجيههم وتوزيعهم حسب عدد الأساتذة من أجل أن تكون لهم فرصة الحوار و والمناقشة و يمكن للأستاذ متابعتهم ،و بالتالي كلما كان عدد الطلبة اقل كلما كانت قدرة استيعابهم أكثر. إعطاء الدور للقطاع الخاص في صناعة مستقبل التعليم العالي في الجامعة الجزائرية من خلال العقود التي يجب إن تبرم بين الجامعة و القطاعات الأخرى لفائدة الطلبة [3]. شراء و توفير الكتب و الدوريات و المجلات التي تتطلبها البحوث بما يتوافق و نظام ل م د.

---

[1]-عبد المحسن بن محمد السميح، دراسات في الإدارة الجامعية. عمان: دار حامد للنشر والتوزيع، 2010، ص 241.

[2]- أحمد زقاوه، "جودة التعليم العالي ومتطلبات التنمية البشرية". مجلة علوم الإنسان والمجتمع. العدد 7. 2013. ص 324.

[3]-Khalil chargui , » Le management des institution de l'enseignement supérieur en Algérie ». Revue de science humaine. Université Mohamed khider Biskra. No 27/28.Novomber 2012. P 11.

من خلال ما سبق يمكننا القول إن تطبيق نظام ل م د ليسانس- ماستر-دكتورة في الجامعة الجزائرية يستلزم جملة من المتطلبات يمكن تصنيفها إلى متطلبات بشرية وتتمثل في القيادة الإدارية و هيئة التدريس، و أخرى مادية تتمثل في التجهيزات و الهياكل التي تتطلبها هذه الهيكلة الجديدة ،إضافة إلى متطلبات تتعلق بمحتوى المناهج التعليمية ،إذا اجتمعت كل هذه المتطلبات في الجامعة الجزائرية فان نظام ل م د سيكون له مردودية أكثر.

المطلب الثاني: تقييم سياسة نظام ل.م.د في الجزائر

يعتبر تقييم نظام ل.م.دمن خلال معرفة نقاط قوة وضعف أداء المؤسسات الجامعية والمناهج التعليمية، وقياس كفاءة هيئة التدريس بتحديد نقاط القوة في هذا النظام وتعزيزها، ومعرفة نقاط الضعف لمعالجتها واستدراكها، وهذا بهدف الوصول إلى مستوى تعليمي ذو نوعية عالية وجودة متميزة.

1- ايجابيات نظام ل.م.دفي الجامعة الجزائرية:

تتمثل ايجابيات تطبيق نظام ل.م.دفي النقاط الآتية:

وفق المادة 07 (القانون 08-06 المؤرخ في 23 فبراير 2008)، يسمح نظام ل.م.د للطالب من اكتساب المعارف وتعميقها وتنويعها في اختصاصات مختلفة، كذاك توجيه الطالب حسب قدراته واحترام رغباته، بتحضيره أما للتكوين في الطور الثاني وإما للالتحاق بعالم الشغل. إضافة إلى أن نظام ل.م.دسمح للطلبة بالانتقال من تخصص لآخر في الجامعة، وإتاحة المجال لهم لدراسة التخصصات التي يبدعون فيها، وذلك وفق الشروط والضوابط التي تضعها الجامعات لهذا الغرض، مع أخذ المستوى الأكاديمي.[1]كما مكن هذا النظام من توحيد الشهادات وتسهيل انتقال الطلبة بين المسارات والتخصصات والاعتراف بالشهادات عالميا.

[1]- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، قانون رقم 99-05 يتضمن القانون التوجيهي للتعليم العالي، الجريدة الرسمية رقم 24.

- التكوين في مدة زمنية ملائمة بالنسبة للطالب وأقل تكلفة بالنسبة للمؤسسة الجامعية. إذ يسمح للطالب بالحصول على الشهادة في سن مبكرة وهذا ما يفتح له المجال للبحث عن العمل، وبالنسبة للذكور يتمكنون من أداء الخدمة الوطنية التي تشكل لهم عائقا في التوظيف. أما بالنسبة للتكاليف فتخصص أعباءها على المؤسسة الجامعية لأن المدة الدراسية فيها أقل من النظام السابق[1]
- مكن نظام ل.م.د في هيكلته الجديدة (ليسانس-ماستر-دكتوراه). من إقامة شراكة فعلية وتنظيمية وفنية بين الجامعات وقطاعات التنمية والإنتاج والخدمات المختلفة وهذا ما يسمح بتبادل الخبرات والمعلومات. من أجل تحقيق الجودة والنوعية لتخريج الكوادر البشرية المتخصصة في مختلف الميادين، لتلبية احتياجات المجتمع. كما ساعد هذا النظام على زيادة الكفاءة التعليمية، ورفع مستوى الأداء لدى جميع الإداريين والأساتذة في الجامعة الجزائرية.
- ربط الأطر النظرية التي تقدم وفق المناهج التعليمية بالممارسة التطبيقية الفعلية، وهذه النقطة الإيجابية في نظام ل.م.د أنه يرتبط الجانب النظري بالجانب التطبيقي حتى يكون العمل أكثر مصداقية وأقرب على الواقع الاجتماعي ويعالج مشاكله ويضع حلول لها إن أمكن. إضافة إلى تعزيز قيم العمل الجماعي أو ما يسمى بفرق العمل.

[1]- صالح صالحي، "التجربة الجزائرية لإصلاح مناهج العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير في إطار نظام (ل.م.دL.M.D) مداخلة ضمن: مؤتمر الجامعات العربية حول " التحديات والأفاق المستقبلية ، المملكة المغربية، ديسمبر 2008، ص 174.

2- سلبيات نظام ل.م.دفي الجامعة الجزائرية:

أما عن سلبيات نظام ل.م.د فتتمثل فيما يلي:

عدم ثبات القوانين المتعلقة بنظام ل.م.د على اعتبار أن كل سنة جامعية هناك تسيير جديد وقوانين جديدة، وهذا وإن دل علة شيء إنما يدل على عدم الاستيعاب والفهم الجيد والواضح لهذا النظام، وبالطبع هذا يؤثر على مصلحة الطالب بالدرجة الاولى وهذا أيضا ينعكس على المناهج التعليمية من خلال كثرة المقاييس المدروسة في مقابل الوقت وعدم الاستيعاب الجيد والتحصيل العلمي والنوعي من طرف الطالب.[1]

- كثرة المبالغ المالية، إذ يتطلب هذا النظام مبالغ مالية كبيرة من أجل استغلالها للخرجات العلمية للطلبة، والتربصات العلمية بالنسبة للأساتذة من أجل مواكبة التطورات التي تحدث في هذا النظام ومسايرة التطورات العلمية الجديدة على مستوى الجامعات.
- تسيير بيداغوجي لا يتسم بالعقلانية والرشادة وهذا ما نلاحظه في الجامعة الجزائرية من خلال المبالغة في المنشآت والمباني، والمدرجات، وأيضا قاعات الانترنت ... الخ[2]
- افتقار أغلب الجامعات الجزائرية إلى مخابر البحث، والكتب العلمية المواكبة للتطور الحاصل في ميدان التعليم مما يجعل الطالب لا يستفيد من الوقت الممنوح له في هذا الإطار.
- عدم تمكن طلبة الجامعات الجزائرية من الاستعمال الجيد لخدمات الاعلام الآلي، في حين أن نظام ل.م.د يفترض أن لكل طالب جامعي جهاز إعلام آلي، حتى يستطيع متابعة البرامج التعليمية بشكل متواصل، وهذا ينعدم في الجامعة الجزائرية، ما أدى الى عجز الطالب على مواكبة المناهج التعليمية بقي حبيس الطريقة التقليدية التي لا تواكب النظام الجديد.

---

[1]- خينش دليلة، مرجع سابق، ص ص، 240-241.

[2]- قنيفة نورة، "واقع إصلاحي السياسات العامة في الجزائر (سياسة التعليم العالي)"،مداخلة ضمن : الملتقى الوطني حول "إصلاح السياسات العامة في الجزائر"،جامعة محمد خيضر بسكرة، يومي 10-11 مارس 2014، ص 2.

- انعدام العقود مع الشريك الاقتصادي، ونقص الخرجات والتربصات العلمية، حتى وإن وجدت فهي لا تفي بالغرض المطلوب. كما أن هناك نقص في الأساتذة المختصين في نظام ل.م.د، وهذا يؤثر على التكوين النوعي للطلبة[1] إضافة الى عدم مطابقة المخرجات الجامعية مع احتياجات سوق العمل وخطط التنمية.
- عجز خريجو الجامعات الجزائرية عن الحصول على عمل في مجال دراستهم وهذا يدل على أن التخصصات الموجودة في نظام ل.م.دلا تواكب الواقع العملي والاجتماعي الجزائري.

رغم إيجابيات نظام ل.م.دفي الجامعة الجزائرية، وما حققه على مستوى المناهج والأساليب التعليمية، إلا أن هناك سلبيات لا يمكن إغفالها أو التغاضي عنها. إذ لا بد من معالجتها، وهذا ما يحدث في كل دخول جامعي حيث يكون فيه تعديلات وتحسينات سواء في طرق التدريس أو على مستوى المقاييس المعمول بها في كل تخصص علمي، وأيضا حتى على مستوى الخبرة والكفاءة بالنسبة لهيئة التدريس لتحسين أدائها وهذا كله من أجل الوصول إلى هدف واحد وهو الجودة والتميز في مستوى التعليم العالي، وتخريج الكوادر البشرية التي تساهم في تحقيق التنمية.

[1]- زرمان عبد الكريم، "نظام التعليم العالي في الجزائر وعلاقته لأداء الأستاذ الجامعي دراسة ميدانية بجامعة العقيد الحاج لخضر باتنة". مذكرة ماجستير.(لـ جامعة العقيد الحاج لخضر باتنة، كلية العلوم الاجتماعية والإسلامية، قسم علم الاجتماع، 2003-2004). ص 53.

خلاصة الفصل:

تم التطرق في هذا الفصل إلى تطبيق نظام ل.م.د (ليسانس-ماستر-دكتوراه). كآلية من آليات إصلاح التعليم العالي في الجزائر، وتم الشروع في تطبيقه بداية من الموسم الجامعي 2004م، نتيجة لعوامل داخلية تمثلت في عدم مواكبة المناهج التعليمية لمتطلبات العصر، وأخرى خارجية منها ظاهرة العولمة وما أفرزته من تغيرات على مختلف الأصعدة السياسية والاقتصادية، الاجتماعية، والثقافية كما يستدعي هذا النظام توفير مجموعة من المتطلبات لنجاحه وتحقيق أهدافه وبتطبيق هذا النظام، تجاوزت الجامعة الجزائرية اختلالات النظام الكلاسيكي، واستطاعت أن تقطع أشواطا كبيرة من خلال هذا النظام، والهدف من هذا هو تحسين منظومة التعليم العالي.

الفصل الثالث

تحديات وأفاق إصلاح سياسة التعليم العالي في الجزائر من 2004-2014

تمهيد:

اعتمدت الدولة الجزائرية جملة من الإصلاحات في قطاع التعليم العالي بهدف الارتقاء بالجامعة الجزائرية وتحسين منظومة التعليم العالي. إلا أن هذه الإصلاحات واجهتها مجموعة من التحديات المختلفة التي تقف عائقا أمام أهداف سياسة إصلاح التعليم العالي. ولتجاوز هذه العراقيل وتحقيق تطور التعليم العالي، تسعى الدولة الجزائرية إلى وضع حلول من شأنها أن تعمل على تحسين مردود التعليم العالي. لذا تناولنا في هذا الفصل مبحثين: يعالج المبحث الأول تحديات إصلاح سياسة التعليم العالي في الجزائر أما المبحث الثاني فيتضمن آليات تطوير منظومة التعليم العالي من خلال الانفتاح الخارجي للجامعة الجزائرية كآلية انمائية لمستوى التعليم العالي وأيضا تنمية الهيئة التدريسية كإطار للابداع الجامعي ومن ثمة تحسين منظومة التعليم العالي.

المبحث الأول: تحديات إصلاح سياسة التعليم العالي في الجزائر

تواجه سياسة إصلاح التعليم العالي في الجزائر، مجموعة من التحديات الاجتماعية والثقافية، والاقتصادية من جهة، ومن جهة أخرى هناك تحديات تتعلق بسوق الشغل، إذ يمكن لهذه التحديات أن يكون لها تأثير كبير على نوعية المخرجات الجامعية بصفة عامة.

المطلب الأول: التحديات الاجتماعية والثقافية

هناك جملة من التحديات الاجتماعية والثقافية، التي تشكل عائقا اما هذا الإصلاح وتمنع الوصول إلى الأهداف المطلوبة، تتمثل في:

-أهم تحدي، يعيق إصلاح سياسة التعليم العالي في الجزائر هو التحجيم والذي يقصد به: النمو المتزايد لعدد الملتحقين بمؤسسات التعليم العالي سنويا، نتيجة الوعي بأهمية التعليم والطلب الاجتماعي المتزايد على التعليم العالي وتزايد اعداد الطلبة حيث يقدر حاليا بـ 750000 طالب و سيصل إلى أكثر من 15000.00 طالب في حدود سنة 2010 في حين يقدر عدد الطلبة الحائزين على شهادة البكالوريا للسنة الدراسية 2005-2006 بأكثر من 220000 طالب، كما أن الهياكل المنجزة غير مواكبة للزيادات العددية للطلبة بحيث كل سنة جامعية يتأخر الدخول الجامعي بسبب الخدمات الجامعية المتأخرة وذلك نظرا للجهود المبذولة في احتضان الأعداد الهائلة للطلبة (50 جامعة، 16 مدرسة عليا، 14 مركز جامعي إضافة إلى الأحياء الجامعية والمطاعم ووسائل النقل، اضافة إلى نقص التأطير من طرف الهيئة التدريسية مقارنة بعدد الطلبة سواء من حيث الكمية أو النوعية، بسبب هجرة الأدمغة (الكفاءات) الجزائرية خارج الوطن، بحثا عن وضع أفضل واستثمار أحسن لقدراتهم وتحسين تكوينهم، ما ينعكس بالسلب على الجامعات[1]

-تحديد المناهج والمقررات التعليمية وحاجتها المستمرة إلى التطوير والتجديد، باعتبار أن المناهج التقليدية أصبحت لا تواكب التطور العلمي والثورة المعلوماتية، إذ لابد أن يكون هناك توافق للمناهج التعليمية في

[1]-رواب عمار، "شروط الأداء التعليمي والتكوين الجامعي".مجلة العلوم الإنسانية. جامعة بسكرة. العدد. 11. ماي 2007. ص 53.

الجامعات الجزائرية مع المتغيرات الحاصلة في البيئة الخارجية.[1] اضافة إلى قلة الدعم المجتمعي وضعف المشاركة الاجتماعية للارتقاء والنهوض بالعملية التعليمية.

-تأخر منظومة التعليم العالي الجزائري على مواجهة التغيرات العالمية وعدم قدرتها على استشراف المستقبل. وهذا أن دل على شيء انما يدل، على جزئية إصلاحات التعليم العالي دون وجود نظرة شاملة وتخطيط استراتيجي للتطوير. أيضا ظاهرة العولمة وتأثيرها على مؤسسات التعليم العالي، إذ أضحت هذه الأخيرة أمرا واقعا لا يمكن إنكار آثاره على المجتمعات المختلفة، إذ لا تستطيع الدول عزل نفسها عن هذا التيار لأن هذه الظاهرة قد تطيح بالجامعة الجزائرية، التي لن تتمكن من الخوض في تيار التنافسية في أسواق عالمية ستكون أكثر انفتاحا وحرية. كما أن وضعية البحث العلمي في الجامعة الجزائرية لا تأهلنا أن نجاري منطق العولمة المبنى على التطورات التكنولوجية والعلمية المذهلة.[2]كما أن البيئة الداخلية لها تأثير كبير على نجاح أو فشل سياسة إصلاحية معينة وهذا ما حدث بالنسبة للجزائر يعني: عدم تأقلم سياسة الإصلاح الجديدة (ل.م.د) مع البيئة الاجتماعية بصفة عامة، والجامعة بصفة خاصة، وهذا راجع إلى اختلاف العادات والتقاليد واللغة وحتى الذهنيات لأن هذه السياسة هي وليدة بيئة غربية.

لا بيئة عربية أو بالأحرى جزائرية، قد يشكل هذا تحدي كبير لسياسة نظام ل.م.د[3]

-هو تحدي آخر يتمثل في الاعتماد على نتائج العملية المشوهة التي جرى عليها التعليم ما قبل الجامعي من خلال تأكيد أساليب التلقين والحفظ، وهذا يعيق تطبيق نظام ل.م.د ونجاحه في الجامعة الجزائرية، لأنه يفترض أن يكون الطالب فيه محور العملية التعليمية ولا يكتف بما يقدمه الاستاذ أو ما يتلقاه في المحاضرات لأن 75% من المعلومات يقدمها الطالب في ظل نظام ل.م.د لذا عليه أن يجتهد للحصول على المعلومات

[1]-عبد القادر تواتي، "تحديات وعقبات تواجه إصلاح التعليم العالي ونظام ل.م.د في الجزائر"، مداخلة ضمن: يوم دراسي حول "إصلاحات التعليم العالي والتعليم العام: الراهن والآفاق"، جامعة مولود تيزي وزو، 22أفريل 2013، ص 53.

[2]-عبد العالي دبلة، "العالم العربي وتحديات العولمة". مجلة العلوم الإنسانية، جامعة بسكرة. العدد. 3. أكتوبر 2002. ص 29.

[3]-لمياء محمد أحمد السيد، حامد عمار، مرجع سابق، ص، ص 254-255.

والبحث عنها وتجديدها، خاصة في ظل توفر الوسائل المعلوماتية كالأنترنت، إضافة الى جهود الهيكل التنظيمي لمنظومة التعليم العالي في أغلب الإدارات والعمل فيها بمركزية القرار، في حين أن السياسة الإصلاحية الجديدة تتطلب لا مركزية القرار والتعاون مع مختلف المؤسسات الاجتماعية. لأن الجامعة هي عبارة عن نسق مفتوح وديناميكي، وليس نسق جامد.

-التباطؤ في إحداث تطوير نوعي لاستيعاب المتغيرات العلمية والتكنولوجية من حيث توفير أجهزة الحاسوب، أو ربط الكلمات بالشبكة الجامعية والشبكة الدولية للمعلومات، وعدم تحفيز ودعم الجيل القادم من أعضاء هيئة التدريس على اكتساب مهارات التعامل مع تكنولوجيا التعليم والاتصال الالكتروني وهذا ما تتطلبه السياسة الإصلاحية الجديدة (ل.م.د).

-اضطراب السياسات التعليمية وخضوعها للتغييرات الوزارية وهذا راجع إلى غياب الرؤية الاستراتيجية لقضايا، لتعليم العالي ومستقبله في معظم الأحيان وقد انعكس هذا الاضطراب على التشريعات المنظمة لشؤون الجامعات.

-التحدي المتعلق بالبحث العلمي: باعتبار الجامعة بيئة مناسبة لنمو البحث العلمي وازدهاره، وذلك لما توفره من مصادر بشرية قادرة على ممارسة البحث العلمي، وما توفره من امكانيات التلاقح الفكري بين الاختصاصات المختلفة. إلا أن مستوى تمويل البحث العلمي في الجزائر منخفض، كذلك نقص مراكز البحث العلمي حتى وان وجدت فهي لا تفي بالغرض المطلوب وتبقى مجرد بحوث نظرية، لا تعالج المشكلات الاجتماعية وهذا ما ينعكس على الجامعة بالسلب ويشكل لها عائق وتحدي في مسار سياستها الإصلاحية.[1] اضافة إلى غياب دور الحكومات في صياغة الاستراتيجيات ووضع الأهداف للحفاظ على الهوية الوطنية خاصة في ضل تيار العولمة.[2]

[1]-سامي سلطي عريفج، الجامعة والبحث العلمي. عمان: دار الفكر للنشر، 2001، ص 155.

[2] - كن جرجر، الجامعة في عصر العولمة. تر: فهد بن السلطان السلطان، القاهرة: مجموعة النيل العربية، 2004. ص 25.

-بروز دور أكبر لوسائل التعليم الجديدة، كالتعليم عن بعد والتعليم بالحاسبات نظم المحاكاة والواقع الافتراضي، إلا أن الجامعات الجزائرية لم ترقى إلى هذا المستوى.

-استمرار الجزائر في سياسة التقليد والأخذ بالتجارب الخارجية في ميدان التعليم العالي وتطبيقها دون الدراسة الاستراتيجية للبيئة الاقتصادية والظروف الاجتماعية للمجتمع الجزائري، وهذا ما يعيق هذه السياسات ويؤدي إلى فشلها.[1]

-جهل الطلبة بحقوقهم وعجزهم على المطالبة بها، وعدم وعيهم بالقوانين التي تنظم سير الجامعة، ما يعيق عملية التواصل والتفاعل بين الادارة الجامعية والطلبة، بالإضافة إلى سوء استثمار وتوظيف الطاقات البشرية المتخصصة، تخصصا دقيقا متمثلة في الأستاذ الجامعي.[2]

المطلب الثاني: التحديات الاقتصادية وسوق الشغل

إن البيئة الاقتصادية لها تأثير كبير على إصلاح سياسة التعليم العالي باعتبارها تشكل حجر الأساس في التنمية، وما تحتاج إليه من كوادر وإطارات علمية لتسيير القطار الاقتصادي، وهذا التأثير يظهر في المشاكل التي يواجهها الطلبة المتخرجون عند بحثهم عن عمل لدخولهم سوق الشغل، ومن بين التحديات الاقتصادية و المشاكل المتعلقة بسوق الشغل يمكن ايجازها في النقاط التالية:

-زيادة معدلات البطالة لدى خرجي مؤسسات التعليم العالي مقارنة بانخفاض معدلات التوسع في فرص العمل المتاحة ما دفع الخرجين لامتحان أعمال لا تتناسب مع مؤهلاتهم العلمية، مما يؤدي إلى هدر الامكانيات البشرية وتجميد خبراتهم العلمية، كما أن التخصصات التي تدرس في الجامعة الجزائرية لا تتناسب ومتطلبات سوق الشغل. أيضا يوجد اختلاف كبير بين محتوى المناهج التعليمية وطرق تدريسها وبين

[1]-علاء الدين كاظم عبد الله، حقوق الإنسان والحريات الأكاديمية في التعليم العالي. عمان: دار غيداء للنشر والتوزيع، 2012، ص 137.

[2]-لوشن حسين، مقاوسي صليحة، "التحكم الاستراتيجي في المقاييس التي تضمن الجودة والنوعية في التعليم العالي"، مداخلة شمن: الملتقى البيداغوجي الرابع حول "ضمان جودة التعليم العالي -المبررات والمتطلبات"، جامعة بسكرة، 25-26 فيفري 2008، ص 277.

الواقع المؤسساتي، وهذا راجع إلى عدم تعاقد الجامعة مع المؤسسات الاقتصادية الذي هو أحد متطلبات تطبيق نظام ل.م.د

- ارتفاع تكاليف التجهيزات وتكاليف البحث العلمي مقابل عدم وجود مداخيل لقطاع التعليم العالي لاعتماده على المجانية في التعليم.
- انعدام التطابق بين الجانب النظري في مؤسسات التعليم العالي، والواقع الاقتصادي وهذا ما يعيق السياسة الإصلاحية للتعليم العالي كون البيئة الأصلية لهذا النظام تعتمد على التنوع الاقتصادي.[1]
- التأخر في توظيف الخرجين وهذا راجع إلى نقص الخبرة لديهم، التي تتطلبها المؤسسات الاقتصادية والإنتاجية، لأن الشهادات التي يتحصلون عليها هي شهادات أكاديمية وليس شهادات مهنية وهذا ما يفسر عدم التطابق بين الواقع النظري والواقع التطبيقي العملي.[2]
- عدم كفاية المؤسسات الاقتصادية في الجزائر سواء الموجودة في القطاع العام أو القطاع الخاص، حتى وإن وجدت فهي لا تستوعب الأعداد الهائلة من الخرجين على اختلاف تخصصاتهم.
- تحديات على مستوى الانفتاح على مواقع الانتاج في المجتمع، فمعطيات العولمة الاقتصادية، فرضت على مؤسسات التعليم العالي، على وجه الخصوص الانفتاح بشكل واسع وعميق على عالم العمل بشكل عام والعمل المنتج بوجه خاص، مما يعني تدخل قطاعات الانتاج في التخطيط للتعليم العالي.[3] إضافة إلى اللاتناسق بين السياسات والخطط والأهداف التي تحكم التعليم العالي، ما يؤدي إلى الحلول العشوائية التي لا ترقى إلى المستوى الاستراتيجي الهادف.[4]

---

[1]–مضر عدنان زهران، عمر عدنان زهران، التعليم عن طريق الانترنت. عمان: دار زهران للنشر والتوزيع، 2008، ص 230.

[2]–صالح عتوتة، "الحاجات الإرشادية للطالب الجامعي في ضوء معايير الجودة التعليمية الشاملة". مذكرة ماجستير. (جامعة العقيد الحاج لخضر باتنة، كلية الآداب والعلوم الانسانية، قسم على النفس وعلوم التربية، 2006-2007). ص 63.

[3] –أحمد يوسف دودين، إدارة الجودة الشاملة. عمان: الأكاديميون للنشر والتوزيع، 2014، ص 216.

[4]–لوشن حسين، مقاوسي صليحة، مرجع سابق، ص 278.

رغم الجهود التي تبذلها الدولة الجزائرية في سبيل معالجة مشاكل التعليم العالي، والارتقاء بالجامعة الجزائرية إلى مصاف الجامعات العالمية، إلا أنه مازال يعاني تحديات كثيرة تعيق تحقيق الإصلاح والوصول إلى الأهداف المسطرة.

المبحث الثاني: آليات تفعيل منظومة التعليم العالي في الجزائر

تسعى الجزائر للعمل على تحسين وتطوير منظومة التعليم العالي، نظرا لأهميته في تخريج الإطارات الوطنية المؤهلة تأهيلا عاليا في مختلف المجالات العلمية والنظرية، استجابة للتغيرات المجتمعية، لهذا تبذل الدولة كل جهودها في سبيل تحقيق ذلك.

المطلب الأول: الانفتاح الخارجي للجامعة كآلية إنمائية لمستوى التعليم العالي

نظرا للتحديات التي تواجهها منظومة التعليم العالي في الجزائر، على اختلافها، كان لابد من ايجاد أساليب وطرق بديلة لتحسين قطاع التعليم العالي في الجزائر. وهذا من خلال:

- مواجهة تحديات العولمة بإيجاد برامج تدريبية تأهيلية للهيئة التدريسية والإدارية وتنمية مهاراتهم باستخدام تقنيات الإعلام الآلي ووضعية كمادة إجبارية على جميع الطلبة، لأن العالم أصبح يتعايش مع عالم جديد تحطمت فيه الأسوار والحواجز بين الدول، وأن على التعليم العالي في الجزائر أن يتفاعل مع العولمة على أسس علمية ومضاربة للحفاظ على التراث الوطني من ناحية وعلى تحصين الطلبة من المؤثرات الخارجية من خلال البرامج والندوات التي يقدمها التعليم العالي لمواكبة التطورات التقنية، ويصبح المجتمع الجزائري متفاعل ومشارك مع العالم بدلا من أن يكون متلقى للمعلومات. كذلك لابد من إعادة النظر في الهياكل الإدارية والتنظيمية واللوائح والتعليمات التي تحكم الممارسات

والإجراءات في الجامعة بحيث تعكس فلسفة وأهداف التعليم الجامعي الحديث لما يتميز به من مميزات المرونة والسرعة في اتخاذ القرارات والإجراءات الإدارية.[1]

- تفعيل الاتفاقيات مع الجامعات الأجنبية لأن هذا يساهم في اكتساب الخبرات الأجنبية وتفعيلها داخل الجامعة الجزائرية.
- العمل على تنمية القدرات والمؤهلات، والمؤسسات البحثية بقوة في عالم البحث العلمي التطبيقي، وتخصيص ميزانية للبحث العلمي ليساهم في معالجة مشاكل المجتمع في كل المجالات، وأيضا ربط البحث العلمي بالجانب التطبيقي العملي، حتى لا تكون هذه البحوث مجرد بحوث نظرية بعيدة عن الواقع المعاش.
- العمل على تطوير البيئة التعليمية وتجهيزها بكل الوسائل التكنولوجية وهذا ما يفتح المجال للإبداع.
- العمل بنظام الانتقاء فيما يخص الطلبة المتفوقين وإعطائهم الفرصة لتحسين مستواهم العلمي عن طريق البعثات العلمية، إذ يكون هذا عامل محفز ودافع للطلبة الآخرين للعمل بجد وإدارة في جو تنافسي يشجع على تبادل الأفكار والمعلومات بصفة تشاركية.
- المواءمة بين مخرجات التعليم العالي وسوق العمل، أي أن تقوم مؤسسات التعليم العالي وعلى وجه الخصوص الجامعات بإجراء دراسة دورية تعمل على توقع احتياجات السوق من الاطارات الجامعية.
- السعي إلى مشاركة القطاع الخاص وتفعيل دوره، في وضع الخطط الأكاديمية لمؤسسات التعليم العالي لكي يكون هناك توافق بين المخرجات الجامعية وحاجات سوق العمل.
- العمل على تطبيق نظام "التعليم التعاوني"، حيث يقوم الطالب بالدراسة النظرية في الجامعة والعملية التطبيقية في مؤسسات الانتاج، لكن هذا النوع من النظام التعليمي الجامعي، يتطلب إنشاء مكتب

[1]- عباس سمير، "الثقافة التنظيمية وعلاقتها باستراتيجيات التغيير في الجامعة الجزائرية بين النظام القديم ونظام L.M.D دراسة ميدانية بجامعة باجي مختار عنابة كنموذج". مذكرة ماجستير. (جامعة باجي مختار عنابة، كلية الآداب والعلوم الانسانية والاجتماعية ، قسم علم النفس وعلوم التربية، 2007-2008). ص 151.

خاص في الجامعة لهذا الغرض، يتم تجديد مهامه وعلاقته بمؤسسات الإنتاج وطريقة الإشراف ومتابعة الطلبة وتقويمهم.

- إشراك كل من الهيئة التدريسية والطلبة من خلال بحوثهم في تقديم وصفات لحل المشاكل الاجتماعية على اختلافها. اضافة إلى مواءمة الجامعات من خلال البرامج المشتركة وتبادل الخبرات، والأفكار لتنمية وتطوير البحث العلمي. كما تعمل الجزائر على تدعيم مشاريع المكتبات الالكترونية في ضل التطور التكنولوجي لتسهيل العمل ومرونته وكسب الوقت.
- تكثيف نشر المجلات العلمية في الجامعة، وتحفيز الأساتذة على العمل فيها لأن هذا يساهم في تحسين المستوى الجامعي من ناحية، ومن ناحية أخرى إفادة الطلبة، كما تسعى الجزائر أيضا إلى التوسع في انشاء المراكز البحثية، وقيام لجنة على مستوى الجامعة، بدراسة شاملة لكل الموضوعات المطروحة لإقرارها ورصد الأموال اللازمة لتنفيذها ومتابعتها وتقديم التسهيلات اللازمة لذلك.
- تشجيع الأبحاث المشتركة مع بعض قطاعات الدولة والمؤسسات البحثية والمراكز العلمية. اضافة إلى توقيع اتفاقيات بين الجامعات الجزائرية وجامعات أخرى وتسهيل تبادل أعضاء الهيئة التدريسية والطالبة.[1]

المطلب الثاني: تنمية الهيئة التدريسية كإطار للابداع الجامعي

اننا نعيش عصرا مليئا بتحولات المعرفة، وبتغيير نظم التفكير وأساليب الانتاج، وهذه المعطيات الجديدة تتطلب خبرات جديدة وفكرا جديدا، وأساليب جديدة، وصبغ تعليمية تتجاوز الأساليب التقليدية إلى أساليب جديدة تعتمد على الحوار المباشر والنقل الحي، ما أدى إلقاء عامل الزمان والمكان، وهذا من أجل المشاركة في صنع لتقدم وتوجيهه.[2] لهذا عمدت الجزائر إلى استخدام هذه الأساليب والطرق التعليمية في

[1]–هاشم فوزي دباس العبادي، وآخرون، مرجع سابق، ص 572.

[2]–محمد مصطفى الأسعد،التنمية ورسالة الجامعة في الألف الثالث. لبنان: ، المؤسسة الجامعية للدارسات والنشر والتوزيع، 2006، ص 13.

منظومة التعليم العالي حتى تستطيع مواكبة هذا الانفجار العلمي، ومن بينها التعليم عن بعد ويسمى أيضا بالتعليم المفتوح أو الاقتراض وهو نمط من أنماط التعليم لا يحتاج إلى الهياكل والمباني بل يعتمد على الحاسوب الشبكي والويب.[1] اذ لم يعد لعامل الزمان والمكان أهمية كبرى في العملية التعليمية، كما يوجد نمط آخر من التعليم وهو التعليم المرن لكن ينظر اليه أحيانا أنه مرادف للتعليم عن بعد يهدف إلى اعطاء الحرية للطالب في اختيار المكان الذي يتعلم فيه، والمرونة أيضا في الوقت والمسافة.[2]

لهذا كان المركز القومي للتعليم العام في الجزائر هو أول المراكز التي اهتمت بتقسيم التعليم في الجزائر، والذي يعتمد على المراسلة والتلفزيون (التعليم عن بعد) في توصيل التعليم لفئات عديدة حرمت من التعليم. وقد اسهم المركز اسهاما كبيرا في تنشيط التعليم ومساعدة المتعلمين للوصول إلى مستوى الشهادة الثانوية العامة بتقديم دروس المقررات عن طريق المراسلة للذين لا يستطيعون تتبع الدروس في مؤسسة مدرسية.

أما عن تجربة جامعة التكوين المتواصل في التعليم عن بعد فقد انشئت الجامعة في عام 1989 للعمل على تأهيل الشباب والعمال، وتنمية مهارات العمل لديهم لاستيعابهم في المجتمع وخصوصا مهمة، وتسهل قبول الطلبة في الجامعة للحصول على شهادات عليا.

وتعكس هذه التجربة اهتمام الجزائر بالتعليم عن بعد، واعتماده كأحد الحلول المقترحة لمشكلة حرمان من المتعلمين من مواصلة التعليم والتدريب المهني حيث بلغت في السنة الجامعية 2013م 3272 عرضا في الليسانس، و2252 عرضا في الماستر، 492 عرضا في الدكتوراه. كذلك قامت الدولة الجزائرية بإحداث شبكة جامعية واسعة إذ أصبح عدد المؤسسات الجامعية يفوق 90 مؤسسة تغطي كافة مناطق البلاد، كما تنصب جهود وزارة التعليم العالي والبحث العلمي من خلال العمل على اقامة نظام متكامل لضمان الجودة

[1]–محمد خير أحمد الفوال، "مجالات تطبيق جودة التعليم الافتراضي وفق أراء الطلبة في الجامعة الافتراضية السورية"، مداخلة ضمن: مؤتمر الجامعات العربية حول "تحديات العصر والأفاق المستقبلية"، المملكة العربية، ديسمبر 2007، ص، ص 344، 346.

[2]–بني كوليز، جيف مونن، التعليم المرن في عالم رقمي (خبرات وتوقعات).تر : بهاء شاهين، القاهرة: مجموعة النيل العربية، 2004، ص 23 – 24.

والنوعية طبقا للمرجعيات القياسية الدولية وارساء الحكامة الراشدة للمؤسسات الجامعية حتى تساهم في تحسين ترتيب الجامعة الجزائرية على المستوى الإقليمي والدولي.

العمل على تنمية الهيئة التدريسية لإطار محدد لعملية الابداع الجامعي والتنمية المجتمعة. والاهتمام بهذه الشريحة الجامعية هي من الحلول التي تحاول الجزائر من خلالها تحسين وتطوير منظومة التعليم العالي على أساس أنها تمثل أحد المؤسسات التي تساهم في التنمية البشرية لمواجهة تحديات العصر[1]. وذلك من خلال:

- ✓ الاهتمام بالهيئة التدريسية لأهمية دورها في صنع المعرفة (البحث) وتوجيه الطلبة.[2]
- ✓ محاولة رفع الحد الأدنى للأجور بحيث يكفل المستوى المعيشي المرضي للأساتذة كمكافأة لهم مقابل الجهد المبذول.
- ✓ توفير فرص النقل ومنح العلاوات وتقويم الوظائف.
- ✓ العمل على توسيع العلاقات الطيبة بين الأساتذة وبين الإدارة، ما يخلق جو الثقة والتعاون.
- ✓ توفير المناخ النفسي والاجتماعي الذي يشعرهم بالاطمئنان.

من خلال ما سبق يمكننا القول أن كل هذه الجهود التي تبذلها الدولة الجزائرية في اطار تحسين وتطوير منظومة التعليم العالي و تكييفها مع البيئة الخارجية سواء تعلقت بالجانب الخارجي للجامعة او بالهيئة التدريسية كلما تصب في هدف واحد هو رسم صورة مستقبلية على المدى الطويل بكل الأبعاد العلمية والفكرية لمنظومة التعليم العالي وتكوين خريج جامعي بكل المقاييس العلمية، قادر على مواجهة تحديات العصر والتكيف معها وذلك تلبية احتياجات سوق العمل. لذا يمكن أن تكون هناك رؤية مستقبلية لخريج

[1]–شرف ابراهيم الهادي، "ادارة تغيير مؤسسات التعليم العالي العربي نحو جودة النوعية وتمز الأداء". مجلة العربية لضمان جودة التعليم الجامعي . العدد. 11. 2013. ص 252.

[2]–زرمان عبد الكريم، مرجع سابق، ص،ص 97-99.

الجامعات الجزائرية من خلال الاصلاحات التي اعتمدتها في قطاع التعليم العالي والمتمثلة في نظام ل.م.دمن خلال الرسم التالي:

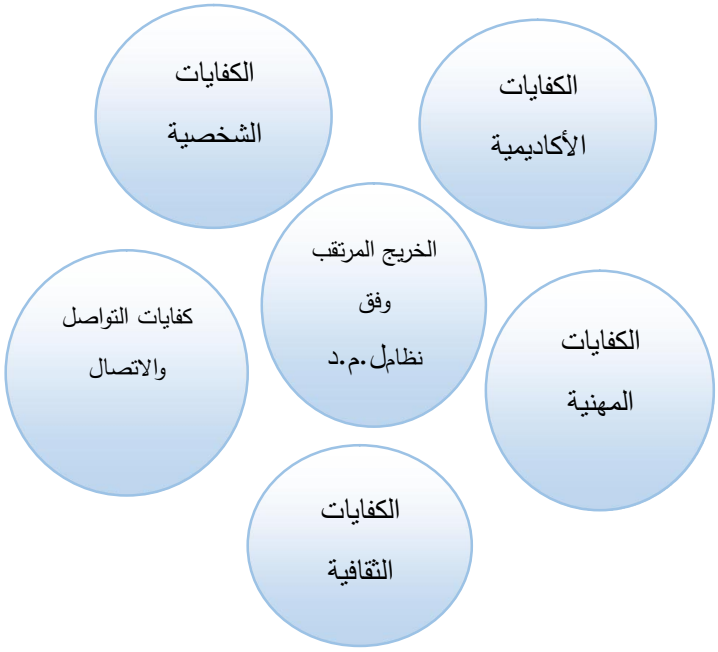

من الرسم يتبين أن المقصود بالكفايات المهنية هو التناسب بين الوظيفة والاختصاص بمعنى الرجل المناسب في المكان المناسب وبالتالي نتفادى مشكلة هدر الموارد البشرية المؤهلة واستثمارها وفق مؤهلاتها العلمية والعمل المناسب لها.

- **الكفايات الأكاديمية:** أي المعرفة الواسعة في مجال التخصص ومواكبة التغيرات العلمية.
- **الكفايات الثقافية:** الاطلاع على مشاكل المجتمع وتقديم وصفات علاجية من شأنها معالجة هذه المشاكل وتجاوزها.
- **كفايات الاتصال والتواصل:** بمعنى القدرة على التواصل مع الأخرين على اختلاف لقائهم وأفكارهم وبلدانهم باستخدام الوسائل التقنية المختلفة كشبكة التواصل الاجتماعي، ولأنترنت... الخ.
- **الكفايات الشخصية:** هي العمل بصورة تعاونية تشاركية والمساهمة على ابداع أفكار جديدة والقدرة على تحمل المسؤولية.[1]

[1]-علي اسماعيل، بيار جدعون وآخرون،"تطوير وتحديث خطط وبرامج التعليم العالي لمواكبة حاجات المجتمع"، مدخلة ضمن: المؤتمر الثاني عشر للوزراء المسؤولين عن التعلم العالي والبحث العلمي في الوطن العربي حول "المواءمة بين مخرجات التعليم العالي وحاجات المجتمع في الوطن العربي"، الجامعة اللبنانية، 6 -10 ديسمبر 2009، ص، ص، 10 - 11.

خلاصة الفصل:

كخلاصة لهذا الفصل يمكننا القول، أنه نتيجة لمختلف التحديات الاقتصادية، الاجتماعية والثقافية التي تواجهها اصلاح سياسة التعليم العالي في الجزائر، إلا أنها تبذل كل جهودها في مساعيها نحو تطوير وتحسين التعليم العالي ذلك للارتقاء بالجامعات الجزائرية إلى مصاف العالمية، من حيث الجودة ونوعية الموارد البشرية المؤهلة، لأنها تمثل الركيزة الأساسية للتقدم والتطور.

وهذا ما تهدف إليه السياسة الاصلاحية التي قامت بها الجزائر بتطبيقها نظام ل.م.د (ليسامس–ماستر – دكتوراه).

الخاتمــة

الخاتمــة :

من خلال ما سبق يمكننا وضع مجموعة من الاستنتاجات حول إصلاح سياسة التعليم العالي . لان مستقبل الجزائر بات يتوقف الى حد كبير على المساهمات التي يقدمها التعليم العالي و البحث العلمي عن طريق تنمية المهارات العلمية و توفير فرص عمل في مؤسسات قادرة عل التنافس على الصعيد الدولي و اعتماد التكنولوجيا الحديثة لتلبية الاحتياجات الاجتماعية .

لقد اصبح من الواضح ان التعليم العالي هو احد أهم آليات الانتقال إلى المجتمع المعرفي ، و ان مكانته تكمن في تحقيق التنافس في ظل التغيرات التكنولوجية ، لكن السياسة الإصلاحية التي اعتمدتها الجزائر في التعليم العالي منذ 2004 كأسلوب اصلاح جديد واجهتها مجموعة من التحديات اهمها تزايد الطلب الاجتماعي على التعليم العالي نتيجة وعي المجتمع و زيادة الكثافة السكانية ، عدم مواكبة المناهج التعليمية للتطور المعرفي ، هي مشاكل من شانها عرقلة سياسة اصلاح التعليم العالي ، دون ان ننسى نقص التأطير و التجهيزات البيداغوجية و بالتالي فلا وجود لنجاح اصلاح سياسة التعليم العالي دون رؤية استراتيجية بعيدة المدى و لتفعيل هذه الاخيرة نقترح الاستراتيجيات التالية :

- ضرورة تدعيم العلاقة بين منظومة التعليم العالي و المحيط الخارجي .
- زيادة فاعلية القطاع الخاص .
- ان اصلاح التعليم العالي لا يعني بالضرورة التقليد الحرفي لتجارب مجتمعات غربية لان نظام ل.م.د. هو وليد بيئة غربية انجلوسكسونية لا يصلح لمجتمعاتنا ، و لا يتلائم مع بيئتنا ، فلا بد من وجود اصلاح للتعليم العالي يعكس خصوصية المجتمع الجزائري ، و من خلال التطورات الراهنة اصبح من الواضح ان مصير الشعوب مرهون بظاهرة العولمة و ما تفرزه من تغيرات على المستوى السياسي و الاقتصادي ، و الاجتماعي ، و الثقافي ، ما استوجب تطوير منظومة التعليم العالي و تحديثها لتلبية احتياجات المنافسة العالمية و القدرة على مواكبة الاقتصاد العالمي القائم على المعرفة . و رغم التحديات الا

إن جهود الإصلاح مستمرة و كل جهد مهما كان صغيرا هو خطوة كبيرة الى طريق الاصلاح و التطور، والارتقاء بمستوى الكفاءة و الفاعلية داخل الجامعات الجزائرية من أجل تحسين المخرجات العلمية.

قائمة المراجع

قائمة المراجع

I- المصادر:

1- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، قانون رقم 99-05 يتضمن القانون التوجيهي للتعليم العالي، الجريدة الرسمية رقم 24 .

2- الدليل العملي لتطبيق و متابعة ل.م.د. جوان 2001

II- الكتب

1- الاسعد محمد مصطفى، التنمية و رسالة الجامعة في الالف الثالث. لبنان: المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، 2000 .

2- البادي محمد نواف ، الجودة الشاملة في التعليم و تطبيقات الايزو. عمان : دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، 2010 .

3- التلاوي حسين حسن، واخرون، الجودة الشاملة في التعليم بين مؤشرات التميز ومعايير الاعتماد(الاسس و التطبيقات). عمان : دار المسيرة للنشر والتوزيع، 2006 .

4- الحريري عمر رافدة، القيادة و ادارة الجودة في التعليم العالي. عمان: دار الثقافة للنشر والتوزيع، 2010 .

5- حرز الله عبد الكريم، كمال بداري، نظام ل.م.د. ليسانس، ماستر، دكتوراه . الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية ، 2008 .

6- حسين عبد العظيم سلامة ، الجودة في التعليم الالكتروني مفاهيم نظرية و خبرات عالمية .القاهرة : عالم الكتب ، 2002 .

7- حميد صباح حازم ،الاصلاحات الدستورية في الدول العربية.عمان : دار الحامد للنشر و التوزيع ، 2012 .

8- دواوين احمد يوسف ، ادارة الجودة الشاملة ، عمان : الاكاديميون للنشر و التوزيع ، 2014 .

9- زهران عدنان مصنر ، زهران عدنان عمر ، التعليم عن طريق الانترنت . عمان : دار زهران للنشر و التوزيع ، 2008 .

10- السميح عبد المحسن ابن محمد ، دراسات في الادارة الجامعية . عمان : دار الحامد النشر و التوزيع ، 2010 .

11- السيد احمد محمد لمياء، حامد عمار، العولمة و رسالة الجامعة رؤية مستقبلية .القاهرة : الدار المصرية اللبنانية للنشر ، 2002 .

12- شاكر مجيد سوسن ، محمد عواد الزيادات ، الجودة و الاعتماد الاكاديمي لمؤسسات التعليم العام والجامعي . عمان : دار صفاء للنشر و التوزيع ، 2008

13- العبادي دباس فوزي هاشم ، يوسف عجيم الطائي ، ادارة التعليم الجامعي مفهوم حديث في الفكر الاداري المعاصر . عمان : مؤسسة الوراق للنشر و التوزيع ، 2007 .

14- عريفج سلطي سامي ، الجامعة و البحث العلمي . عمان : دار الفكر للطباعة و النشر ، 2001.

15- العلمي عبد الستار ، تطبيقات في ادارة الجودة الشاملة . ط 2 ، عمان : دار المسيرة للنشر والتوزيع، 2010 .

16- الفتلاوي كاضم محسن سهيلة ، الجودة في التعليم (مفاهيم ، معايير ، المواصفات ، المسؤوليات). عمان : دار الشروق للنشر و التوزيع ، 2008

17- كن جرجر ، الجامعة في عصر العولمة . تر : فهد بن سلطان السلطان ، الرياض : مطبوعات مكتبة الملك فهد الوطنية ، 2008 .

18- كوليز جيف ، مونن بيتي ، التعليم المرن في عالم رقمي (خبرات و توقعات) . تر بهاء شاهين ، القاهرة : مجموعة النيل العربية ، 2004 .

19- عبد الله كاظم علاء الدين ، حقوق الانسان و الحريات الاكاديمية في التعليم العالي . عمان : دار غيداء للنشر و التوزيع ، 2012 .

20- بوعبد الله لحسن ، تقويم العملية التكوينية في الجامعة (دراسة ميدانية لجامعة الشرق الجزائري) . الجزائر : ديوان المطبوعات الجامعية ، 1998 .

21- المراغي حسن عبد الراضي ، نظام ضمان الجودة التعليمية و الاعتماد لتطوير التعليم الجامعي. القاهرة : دار الفكر العربي ، 2008 .

22- مرسي منير محمد ، الاتجاهات الحديثة في التعليم الجامعي المعاصر و اساليب تدريسه . القاهرة : عالم الكتب ، 2002 .

III- الدراسات غير المنشورة :

1- ابراهيم سمية، " اصلاح التعليم العالي و البحث العلمي في الجزائر ملف (ل.م.د.) قراءة تحليلية نقدية " .مذكرة ماجستير . (جامعة محمد خيضر – بسكرة ، كلية الاداب و العلوم الانسانية و الاجتماعية ، قسم علم الاجتماع ، 2005- 2006) .

2- ايمن يوسف ، " تطور التعليم العالي " : الاصلاح و الافاق " مذكرة ماجستير . (جامعة يوسف بن خدة – الجزائر ، كلية العلوم الانسانية و الاجتماعية ، قسم علم الاجتماع ، 2007 – 2008) .

3- حواس امال ، " دور الجامعة في التنشئة السياسية . دراسة حالة طلبة سنة اولى و سنة ثانية علوم سياسية " . مذكرة ماستر . (جامعة محمد خيضر – كلية الحقوق و العلوم السياسية ، قسم العلوم السياسية، 2013 -2014) .

4- خينش دليلة ، " اصلاح منظومة التعليم العالي و البحث العلمي بالجزائر في ظل التحولات التنموية الجديدة " . مذكرة ماجيستير . (جامعة باجي مختار . عنابة . كلية الأداب و العلوم الانسانية و الاجتماعية، قسم علم النفس و علوم التربية ، 2007-2008) .

5- بن زاف جميلة ، " قضايا التعليم العام في البحث الجامعي التربوي قسمي علم الاجتماع و علم النفس بجامعة بسكرة انموذجا " . (جامعة محمد خيضر – بسكرة ،كلية الأداب و العلوم الانسانية و العلوم الاجتماعية ، قسم علم الاجتماع ، 2009 – 2010) .

6- زرزور أحمد ، " تقييم تطبيق الاصلاح الجامعي الجديد نظام ليسانس – ماستر – دكتوراه في ضوء تحضير الطلبة الى عالم الشغل " مذكرة ماجستير . (جامعة منتوري . قسنطينة ، كلية العلوم الانسانية و الاجتماعية ، قسم علم النفس و علوم التربية و الارطوفونيا 2005-2006).

7- زرمان عبد الكريم ، " نظام التعليم العالي في الجزائر و علاقته باداء الاستاذ الجامعي " . مذكرة ماجيستير . (جامعة العقيد الحاج لخضر . باتنة ، كلية العلوم الاجتماعية و الاسلامية ، قسم علم الاجتماع، 2003- 2004) .

8- عباس سمير ، " الثقافة التنظيمية و علاقتها باستراتيجيات التغيير في الجامع الجزائرية بين النظام القديم و نظام LMD " مذكرة ماجيستر . (جامعة باجي مختار . عنابة ، كلية الآداب و العلوم الانسانية و الاجتماعية ، قسم علم النفس و علوم التربية ، 2007 – 2008) .

9- عتوتة صالح " الحاجات الارشادية للطالب الجامعي في ضوء معايير الجودة التعليمية الشاملة " مذكرة ماجيستير . (جامعة العقيد الحاج لخضر – باتنة ، كلية الآداب و العلوم الانسانية ، قسم علم النفس و علوم التربية ، 2006 – 2007) .

10- عجال مسعود ، " القيم التنظيمية و علاقتها بجودة التعليم العالي " . مذكرة ماجيستير . (جامعة محمد خيضر – بسكرة ، كلية العلوم الانسانية و الاجتماعية ، قسم علم النفس و علوم التربية و الارطوفونيا، 2007-2010)

11- غربي صالح ، " دور التعليم العالي في تنمية المجتمع المحلي ، دراسة تحليلية لاتجاهات القيادات الادارية في جامعة محمد خيضر – بسكرة .مذكرة ماجيستير .(جامعة محمد خيضر – بسكرة ، كلية العلوم الانسانية و الاجتماعية ، قسم العلوم الاجتماعية ، 2009-2014) .

12- مراد سي حمزة ، " دور جودة التعليم العالي في تعزيز النمو الاقتصادي " . مذكرة ماجيستير . (جامعة العقيد الحاج لخضر – باتنة ، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير ، قسم علوم التسيير 2009-2010) .

13- هارون اسماء ، " دور التكوين الجامعي في ترقية المعرفة العلمية تحليل نقدي لسياسة التعليم العالي في الجزائر نظام LMD " . مذكرة ماجيستير . (جامعة منتوري قسنطينة ، كلية العلوم الانسانية والاجتماعية ، قسم علم الاجتماع ، 2009-2010) .

14- نمور نوال " كفاءة اعضاء هيئة التدريس و اثرها على جودة التعليم العالي " . مذكرة ماجيستير . (جامعة منتوري – قسنطينة ، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير ، قسم علوم التسيير ، 2011-2012) .

الصادي احمد مصطفى ، " تصورات القادة الاكادميين و اعضاء هيئة التدريس لالتزام الجامعات الاردنية الخاصة بتطبيق معايير الاعتماد و الجودة ". مذكرة دكتوراه . (جامعة عمان العربية للدراسات العليا ، كلية الدراسات التربوية العليا ، تخصص الادارة التربوية ، 2008) .

IV- المجلات و الدوريات :

1- دبلة عبد العالي ، " العالم العربي و تحديات العولمة " . مجلة العلوم الانسانية . جامعة محمد خيضر بسكرة . العدد. 3 اكتوبر 2002 .

2- زريب الله محمد ، " واقع الروح المعنوية لدى اساتذة الجامعة الجزائرية دراسة ميدانية " .مجلة العلوم الانسانية و الاجتماعية . جامعة السانيا وهران . العدد. 8 . جوان 2012 .

3- رواب عمار ، " شروط الاداء التعليمي و التكوين الجامعي ". مجلة العلوم الانسانية . جامعة محمد خيضر بسكرة . العدد 11 ماي 2007 .

4- زقاوة احمد ، " جودة التعليم العالي و متطلبات التنمية البشرية " . مجلة علوم الانسان و المجتمع . المركز الجامعي غليزان . العدد. 7 . 2013 .

5- بوساحة نجاح ، " اشكالية انتاج المعرفة في الجامعة الجزائرية مقاربة سوسيولوجية " . مجلة العلوم الانسانية و الاجتماعية . جامعة قاصدي مرباح ورقلة . العدد. 8 جوان 2012 .

6- شرف ابراهيم الهادي ، " ادارة تغيير مؤسسات التعليم العالي العربي نحو جودة النوعية و تميز الاداء". مجلة العربية لضمان جودة التعليم الجامعي. العدد. 11 . 2013 .

7- عرعور مليكة ، " الجودة في التعليم العالي الجزائري دراسة تحليلية مبنية على معالجة وثيقة ". مجلة علوم الانسان و المجتمع . جامعة محمد خيضر . بسكرة . العدد. 6 جوان 2013.

8- الهويدي عبد الباسط ، قنوعة عبد اللطيف ، " تاثيرات العولمة على المنظومة التعليمية الجامعية في ميدان العلوم الاجتماعية ". مجلة العلوم الانسانية . جامعة محمد خيضر بسكرة . العدد. 30 -31 . ماي 2013 .

V- المؤتمرات :

1- اسماعيل علي، بيار جدعون و اخرون،" تطوير وتحديث خطط وبرامج التعليم العالي لمواكبة حاجات المجتمع" مداخلة ضمن: المؤتمر الثاني عشر للوزراء المسئولين عن التعليم العالي والبحث العلمي في الوطن العربي حول "الموائمة بين مخرجات التعليم العالي و حاجات المجتمع في الوطن العربي"،الجامعة اللبنانية،6 -10 ديسمبر 2009.

2- بوشعور رضية (الغازي)، "الخطة الإستراتيجية المقترحة لضمان الجودة في جامعة ابي بكر بالقايد الجزائرية"، مداخلة ضمن: المؤتمر العربي حول "جودة التعليم العالي في الدول العربية"،جامعة الزيتونة الاردنية،2013.

3- تواتي عبد القادر،"تحديات و عقبات تواجه التعليم العالي في الجزائر"، مداخلة ضمن: يوم دراسي حول "اصلاحات التعليم العالي و التعليم العام الراهن و الافاق"، جامعة مولود معمري تيزي وزو، 22افريل 2013.

4- بن حمدان خالد محمد طلال،"جودة الخدمة التعليمية على رضى الطلبة دراسة تطبيقية على طلبة جامعة العلوم التطبيقية الخاصة"،مداخلة ضمن: المؤتمر العربي الدولي الثاني حول ضمان جودة التعليم العالي"،جامعة العلوم التطبيقية المملكة الهاشمية الاردنية،2012.

5- صالحي صالح،"التجربة الجزائرية لإصلاح مناهج العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير في اطار نظام (ل.م.د)" مداخلة ضمن: مؤتمر الجامعة العربية حول "تحديات العصر و الافاق المستقبلية"، المملكة المغربية، ديسمبر 2007.

6- صائغ عبد الرحمان بن احمد،"التعليم العالي بدول الخليج (الواقع التحديات والرؤى المستقبلية)" مداخلة ضمن: مؤتمر الجامعات العربية حول "الجامعات العربية تحديات العصر و الافاق المستقبلية"، المملكة المغربية، ديسمبر 2007.

7- بن عمارة منصوري،"الابداع و التغيير التنظيمي في المؤسسات الحديثة دراسة و تحليل تجارب وطنية ودولية"، ملتقى دولي جامعة عنابة،18-19 ماي 2011.

8- الفوال محمد خير احمد،"مجالات تطبيق جودة التعليم الافتراضي وفق اراء الطلبة في الجامعة الافتراضية السورية"، مداخلة ضمن: مؤتمر الجامعات العربيةحول "تحديات العصر والأفاق المستقبلية"، المملكة المغربية، ديسمبر 2007.

9- قنيفة نورة،" واقع اصلاح السياسات العامة في الجزائر(سياسة التعليم العالي)"،مداخلة ضمن:الملتقى الوطني حول"اصلاح السياسات العامة في الجزائر"،جامعة بسكرة،10 -11 مارس 2014.

10- لوشن حسين، مقاوسي صليحة،"التحكم الاستراتيجي في المقاييس التي تضمن الجودة و النوعية في التعليم العالي"،مداخلة ضمن:الملتقى البيداغوجي الرابع حول"ضمان جودة التعليم العالي المبررات و المتطلبات"،جامعة بسكرة،25-26 فيفري2008.

11- لونيس علي،تغليت صلاح الدين،"تطبيق نظام ل.م.د كمتغير لتحقيق الجودة العالية في التعليم بالجامعة الجزائرية"،مداخلة ضمن: الملتقى البيداغوجي الرابع حول"ضمان جودة التعليم العالي المبررات و المتطلبات"،جامعة بسكرة،25-26 نوفمبر 2008.

VI- المراجع باللغة الفرنسية:

Khalil chargui , « le Management des instutitien de l'enseignmentsuperieur en algerie » . Aevue des sciences humaines . université mohamed khider Biskra . N 27-28 novenbre 2012.

الفهـــرس

الفهرس

شكر وعرفان	
الاهداء	
مقدمة	أ-ز
الفصل الأول: الإطار المفاهيمي للدراسة	**31-9**
المبحث الأول: دراسة مفاهيمية للتعليم العالي	**24-10**
المطلب الأول: مفهوم التعليم العالي	**15-10**
المطلب الثاني: تطور التعليم العالي	**19-15**
المطلب الثالث: وظائف التعليم العالي	**21-19**
المطلب الرابع: مكونات التعليم العالي	**24-21**
المبحث الثاني: دراسة مفاهيمية لإصلاح التعليم العالي	**30-24**
المطلب الأول: مفهوم إصلاح التعليم العالي	**27-24**
المطلب الثاني: دوافع إصلاح التعليم العالي	**28-27**
المطلب الثالث: أهداف إصلاح التعليم العالي	**30-21**
خلاصة الفصل	**31**
الفصل الثاني: واقع إصلاح سياسة التعليم العالي في الجزائر من 2004 -2014	**59-33**
المبحث الأول: تطبيق نظام ل.م.د كتوجه جديد في الجزائر	**52-34**
المطلب الأول: نشأة نظام ل.م.د واعتماده في الجزائر	**49-34**
المطلب الثاني: الاسباب الداخلية لتبني نظام ل.م.د في الجزائر	**51-49**

المطلب الثالث: الاسباب الخارجية لتبني نظام ل.م.د في الجزائر	**52-51**
المبحث الثاني: آليات تطبيق نظام ل.م.د في الجزائر	**59-52**
المطلب الأول: متطلبات تطبيق نظام ل.م.د	**55-53**
المطلب الثاني: تقييم نظام ل.م.د في الجزائر	**58-55**
خلاصة الفصل	**59**
الفصل الثالث: تحديات وآفاق اصلاح سياسة التعليم العالي في الجزائر من 2004-2014	**73-61**
المبحث الاول: تحديات اصلاح سياسة التعليم العالي في الجزائر	**66-62**
المطلب الأول: التحديات الاجتماعية والثقافية	**65-62**
المطلب الثاني: التحديات الاقتصادية وسوق الشغل	**66-65**
المبحث الثاني: آليات تطوير منظومة التعليم العالي في الجزائر	**72-67**
المطلب الأول: الانفتاح الخارجي للجامعة كآلية إنمائية لمستوى التعليم العالي	**69-67**
المطلب الثاني: تنمية الهيئة التدريسية كإطار للابداع الجامعي	**72-69**
خلاصة الفصل	**73**
الخاتمة	**76-75**
قائمة المراجع	**78-75**
الفهرس	
ملخص الدراسة	

ملخص الدراسة:

تهدف الدراسة إلى التعرف على واقع و تحديات إصلاح سياسة التعليم العالي في الجزائر خلال فترة وهي الفترة التي شهدت تطبيق نظام ل.م.د في الجامعات الجزائرية ،محاولة تحديد الأسباب الداخلية والخارجية لهذا الاصلاح و العراقيل التي تواجهه، حيث تمكنت الدراسة من الوصول إلى جملة الاستنتاجات التالية:

_ إصلاح سياسة التعليم العالي هو وليد ظروف خارجية بالدرجة الأولى.بالإضافة إلى ظروف داخلية لدمج الجامعة الجزائرية في النسيج الاقتصادي و الاجتماعي.

_ أفرزت سياسة إصلاح التعليم العالي في الجزائر من خلال تطبيق نظام ل.م.د بعض المكتسبات تمحورت في إعطاء نفس جديد للجامعات الجزائرية و توسيع مكتسباتها العلمية في ظل التطور العلمي و التكنولوجي.

_ تمكنت سياسة إصلاح التعليم العالي من إعطاء مقروئية للشهادات العلمية على المستوى الدولي.

– لا يمكن إطلاق حكم نهائي على تجربة نظام ل.م.د لأنه مازال قيد التجربة.

ABSTARCT OF THE STUDY:

The study aims to identify the reality and the challenges of reform of higher education policy in Algeria during the period 2004 which has seen the application of a system to LMD in Algerian universities, trying to determine the internal and external reasons for this Reform and the obstacles it faces, where the study was able to access the inter following conclusions:

_ Reform of higher education policy is primarily a result of external circumstances besides the internal conditions for the integration of the University of Algiers in the social and economic fabric.

_ Higher education reform policy in Algeria produced through the application of LMD system some gains centered in giving a new spirit for Algerian universities and the expansion of its scientific gains in light of scientific and technological development.

_ Higher education reform policy was able to give the readability of scientific testimony at the international level.

-We cannot launch a final judgment on the experience of LMD system because it still under probation.